مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9611

الجمعة، 19 نيسان/أبريل 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرايزر	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هيونوو تشو
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيدة برودهرست إستيفال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ وسعادة السيد محمد بن شمباس، الممثل السامي لمبادرة إسكات البنادق التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن. من الأهمية بمكان أن نسلط الضوء على ضرورة وضع حد فوري للحرب التي تعصف بالسودان وشعبه.

لقد بدأ النزاع قبل أكثر من عام بقليل، عندما أدى اندلاع القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى تعطيل عملية الانتقال السياسي بطريقة وحشية. ومنذ ذلك الحين، يكابد الشعب السوداني معاناة لا تطاق. ولا يوفر الطرفان الحماية للمدنيين. وقُتل أكثر من 14 000 شخص وجُرح عشرات الآلاف. وستتحدث زميلتي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المديرة إديم ووسورنو، بالتفصيل عن الحالة والاحتياجات الإنسانية، ولكنني أود أن أذكر ثلاثة أرقام مروعة فحسب. يحتاج نصف سكان البلد –25 مليون شخص– إلى مساعدات منقذة للحياة، في حين أُجبر أكثر من 8,6 مليون شخص على الفرار من ديارهم، بما في ذلك 1,8 مليون لاجئ. وتكثر الادعاءات عن ارتكاب الفظائع. وهناك تقارير عن استخدام العنف الجنسي على نطاق واسع كسلاح حرب وعن تجنيد الأطفال من قبل طرفي النزاع والاستخدام الواسع النطاق للتعذيب والاحتجاز التعسفي المطول من قبل الطرفين. ودُمرت آلاف المنازل والمدارس والمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية. لقد دمرت الحرب مساحات كبيرة من القطاعات الإنتاجية في البلد وشلت الاقتصاد. وفي الوقت نفسه، أُغلق العديد من وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، في حين اضطر مئات المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين إلى التماس اللجوء في الخارج.

باختصار، إن هذه أزمة ذات أبعاد ملحمية. كما أنها من صنع الإنسان بالكامل. وتجاهل الطرفان المتحاربان الدعوات المتكررة لوقف أعمالهما العدائية، بما في ذلك من مجلس الأمن. وبدلا من ذلك، كثفا استعداداتهما لمزيد من القتال، حيث تواصل القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع حملاتهما لتجنيد المدنيين. وبدأ النزاع في الخرطوم لكنه اجتاح منذ ذلك الحين أجزاء كبيرة من البلد، ولا يزال ينتشر. وفي دارفور، تشير التقارير الأخيرة إلى هجوم وشيك محتمل لقوات الدعم السريع على الفاشر، مما يثير شبح فتح جبهة جديدة في النزاع. واندلعت بالفعل اشتباكات بين قوات الدعم السريع وأفراد القوة المشتركة المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية في مليط، وهي بلدة استراتيجية شمال الفاشر. ويمكن أن يفجر القتال في الفاشر نزاعا دمويا بين القبائل في جميع أنحاء دارفور وأن يزيد من إعاقة إيصال المعونة الإنسانية في منطقة على شفا المجاعة بالفعل. وخارج دارفور، لا تزال الخرطوم الكبرى بؤرة القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وكثفت القوات المسلحة السودانية، مدفوعة بالمكاسب الأخيرة، غاراتها الجوية في الخرطوم ومناطق كردفان وأجزاء من دارفور. كما تصاعدت الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في الجزيرة ومحيطها منذ بداية نيسان/أبريل.

ويجب على جميع الأطراف المتحاربة الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والتقيد أيضا بإعلان جدة بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان. وأكرر دعوة

الأمين العام جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب المزيد من إراقة الدماء. ولكن إذا تمكنت الأطراف من مواصلة المواجهة، فإن الفضل في ذلك يرجع إلى حد كبير إلى الدعم المادي الذي تتلقاه من خارج السودان. ولا تزال هذه الجهات الفاعلة الخارجية تنتهك نظام الجزاءات، الذي فرضه المجلس لدعم التوصل إلى تسوية سياسية، مما يؤجج النزاع. وذلك أمر غير قانوني وغير أخلاقي، ويجب أن يتوقف.

وفي هذه اللحظة الحرجة، وبالإضافة إلى الدعم العالمي لتقديم المعونة، يجب أن نضاعف جهودنا لتحقيق السلام في السودان. وخلال الأشهر الأربعة الماضية، تواصل المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد رمطان لعمامرة، بلا كلل مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين لتعزيز تنسيق مبادرات الوساطة. وقدم يوم أمس تحديدا إحاطة إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. واليوم، نتطلع إلى الاستماع إلى رئيس الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، السيد محمد بن شمباس. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمضاعفة الجهود مع شركائها متعددي الأطراف، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية والدول الأعضاء والشركاء الرئيسيون، للمساعدة في التوصل إلى وقف دائم للأعمال القتالية وبذل جهود وساطة دولية فعالة وشاملة للجميع.

ويوفر منبر جدة وسيلة واعدة للحوار بين الأطراف المتحاربة للتوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية ذات الصلة. ونأمل أن يعود للانعقاد في الأسابيع المقبلة. إن تجدد جهود السلام يعني أيضا مواصلة عملنا على الانتقال الديمقراطي في السودان من خلال دعم وتمكين المدنيين، بما في ذلك جماعات حقوق المرأة والشباب. ونحيي جهود الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي لدعم المدنيين السودانيين في تنسيق موقف مشترك بشأن الانتقال السياسي الشامل في السودان. ونشيد بفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي على استضافة مؤتمر باريس الأخير بشأن السودان ونرحب بنتائجه، بما في ذلك الدعم الساحق للجهود الإنسانية. وقد شدد المؤتمر على ضرورة وحدة الهدف والعمل فيما بين مبادرات السلام بشأن السودان. وتحقيقا لتلك الغاية، اقترح المبعوث الشخصي للأمين العام عقد اجتماع شامل لوضع استراتيجية شاملة للوساطة وصنع السلام.

ويجب علينا أن نبني على زخم مؤتمر باريس لتعزيز جهودنا للمساعدة في إنهاء القتال وإعادة السودان إلى الطريق نحو الديمقراطية الشاملة والانتعاش. وتلك مسؤولية مشتركة. ويجب علينا ألا ندخر جهدا في دعم الشعب السوداني في تطلعاته إلى مستقبل سلمي وآمن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد مر ما يزيد قليلا على عام منذ أن غرق السودان في كارثة لا يمكن تصورها. ففي 15 نيسان/أبريل 2023 والأيام التي تلت، شاهد العالم في رعب انزلاق الخرطوم إلى النزاع. أصبحت الأحياء السكنية ساحات معارك. واشتعلت النيران في مباني المكاتب. وفر المدنيون من المدينة، حاملين ما استطاعوا من ممتلكات. ولم نكن نعرف حينها إلى أي مدى سيزداد الأمر سوءا – مدى سرعة ومدى انتشار النزاع في جميع أنحاء البلد، وكيف ستمور المجاعة والمرض ويضطر أكثر من 8.6 ملايين نسمة إلى الفرار من ديارهم وكيف ستتزايد سريعا التقارير عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وكيف سيصبح العنف الجنسي ضد النساء والفتيات أداة واسعة الانتشار للحرب وكيف سيصاب جيل من الأطفال بالصدمة وتسرق آفاق المستقبل منهم.

وبعد مرور عام، تبدو التوقعات بالنسبة لشعب السودان قاتمة. فلا يزال النزاع مستعرا، وخطر المجاعة ماثلا. وإنه لأمر محزن للغاية بالنسبة لي أن أرى ما حدث في السودان، بالنظر إلى ما كان عليه البلد قبل بدء هذا النزاع – ملاذا آمنا لأكثر من مليون لاجئ ومركزا إقليميا للمرافق الطبية والجامعات. وقد ذهب الكثير من ذلك أدراج الرياح الآن.

قبل ثمانية أشهر (انظر S/PV.9394)، استجاب المجلس لتحذيراتنا بشأن الأثر الكارثي الذي يمكن أن يحدثه الهجوم على الفاشر

على السكان المدنيين، وقد ألمحت وكيلة الأمين العام ديكارلو إلى ذلك من فورها. واليوم أصبح ذلك الخطر حقيقة واقعة مرة أخرى. ففي 13 نيسان/أبريل، وبعد أسابيع من تصاعد التوترات والغارات الجوية – وبعد مرور عام تقريبا على بدء النزاع – هاجمت الميليشيات التابعة لقوات الدعم السريع القرى الواقعة غرب الفاشر وأحرقتها. ومنذ ذلك الحين، استمر ورود تقارير عن وقوع اشتباكات في الأجزاء الشرقية والشمالية من المدينة، مؤدية إلى نزوح أكثر من 36 000 نسمة. وتفيد منظمة أطباء بلا حدود أن أكثر من 100 مريض بإصابات بالغة قد وصلوا إلى مرفقها في الفاشر في الأيام القليلة الماضية، ومن المرجح أن يكون العدد الإجمالي للضحايا المدنيين أعلى من ذلك بكثير.

ويشكل العنف خطرا شديدا وماثلا على المدنيين 800 000 الذين يقيمون في الفاشر، ويهدد بإثارة المزيد من العنف في أجزاء أخرى من دارفور، حيث يحتاج أكثر من 9 ملايين شخص بشدة إلى المساعدة الإنسانية. ونكرر مطالبتنا بأن تحترم أطراف النزاع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويمنع منعا باتا العنف الجنسي وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية. ويجب على الأطراف أن تحرص دائما على تجنيب المدنيين والأعيان المدنية المخاطر. وقد وجهنا تلك الدعوة مرات عديدة، ولكن الحقيقة هي أنه في كثير من الأحيان لا يبدو أنه يتم الوفاء بتلك الالتزامات. وفي الوقت نفسه، يجب علينا كذلك أن نطالب الأطراف بأن توقف فورا العنف حول الفاشر وفي أماكن أخرى من البلد. وفي يوم الاثنين، كما ذكرت وكيلة الأمين العام ديكارلو، اجتمع المجتمع الدولي في باريس لعقد مؤتمر إنساني بشأن السودان والمنطقة. ونود أن نعرب عن عميق امتناننا للمضيفين على تنظيم الاجتماع ولجميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي شاركت. وقد أدى الحدث إلى العديد من النتائج التي تمس الحاجة إليها، والتي أود مشاطرة القليل منها.

أولا، أسفر عن تعهدات جديدة بتمويل الاستجابة الإنسانية في السودان والاستجابة للاجئين في البلدان المجاورة – وهي تعهدات يجب صرفها في أقرب وقت ممكن. فلدينا نافذة ضيقة جدا للاستجابة، وهذه النافذة هي الآن. وفي غضون الأسابيع الستة المقبلة، نحتاج إلى تخزين الإمدادات المنقذة للحياة مسبقا قبل بدء موسم الأمطار في يونيو/حزيران. ونحن بحاجة إلى إيصال البذور إلى أيدي المزارعين قبل موسم الزراعة في يونيو/حزيران، الذي يتبقى عليه ستة أسابيع، وإيداع الأموال في جيوب النازحين قبل أن يغوصوا أكثر في المجاعة. إن كل يوم يمر يعرض المزيد من الأرواح للخطر. وكما حذرنا في المجلس في 20 آذار/مارس (انظر S/PV.9582)، بلغ انعدام الأمن الغذائي في السودان مستويات قياسية، وأصبح خطر المجاعة يوجه الاستجابة الآن. وأود أن أكرر أن 18 مليون شخص يواجهون الجوع الحاد، وهو رقم من المقرر أن يرتفع مع اقتراب موسم الجدب بسرعة. وقبل أسبوع بالضبط، أطلقنا خطة لمنع المجاعة. وفي 17 نيسان/أبريل، مددنا الزيادة على نطاق المنظومة التي أعلنتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لمدة ثلاثة أشهر أخرى.

ثانيا، مكننا المؤتمر من المضي قدما في المناقشات الحيوية بشأن وصول المساعدات الإنسانية المطلوبة على وجه الاستعجال. وكما قدمنا في إحاطاتنا السابقة للمجلس – كان آخرها في الشهر الماضي – فإن وصول المساعدات الإنسانية إلى أجزاء من السودان يمثل تحديا كبيرا. وقد جعلت العقبات أمام إمكانية الوصول من المستحيل تقريبا نقل الإمدادات إلى أجزاء من دارفور والخرطوم، وكل ما يدخل ضئيل مقارنة بالاحتياجات. وفي الأيام القليلة الماضية، حددت المنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في السودان، السيدة كليمنتين نكويتا – سلامي، سلسلة من الأولويات الرئيسية لإمكانية الوصول. وإذا أردنا أن نتجنب المجاعة، وهو ضرورة مطلقة، يجب على الأطراف أن تتخذ خطوات عاجلة لتيسير الإغاثة الإنسانية لجميع المدنيين المحتاجين، على النحو المطلوب بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب أن يكون العاملون في مجال العمل الإنساني قادرين على الوصول إلى المجتمعات المتضررة أينما كانوا وبجميع الطرق الممكنة. ويشمل ذلك الوصول عبر خطوط التماس من بورتسودان، بما في ذلك الدخول إلى الفاشر والخرطوم والخروج منهما، والطريق الجنوبي عبر كوستي والأبيض. ونحتاج كذلك إلى الاستخدام المستمر وغير المعاق لمعبر الطينة وأدري الحدوديين من تشاد ومعابر الرنك وأويل وباناكواج من جنوب السودان.

فيجب التعجيل بتصاريح السفر ومنحها في غضون 24 ساعة. وفي الحالة الراهنة – بل في أي حالة – من غير المقبول أن تنتظر قافلة دولية مشتركة بين الوكالات أكثر من ستة أسابيع للحصول على موافقة. ويجب على الأطراف ألا تستخدم العمليات الإنسانية كأداة أو تهاجمها أو تعوقها أو تتدخل فيها. ويجب أن يتوقف نهب الإمدادات الإنسانية، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع. وعلى سبيل الاستعجال، سنواصل العمل مع الأطراف لإحراز تقدم في تلك الجهود، بالتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

ثالثا، كما قالت وكيلة الأمين العام ديكارلو، عمل مؤتمر يوم الاثنين على زيادة الاهتمام الدولي الذي تمس الحاجة إليه بشأن السودان. وقد ظل النزاع، خلال معظم العام الماضي، بعيدا عن أضواء وسائل الإعلام، وغالبا ما تزدهر الانتهاكات في الظلال. ووردت تقارير متعددة عن هجمات عشوائية شنتها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على حد سواء في المناطق المكتظة بالسكان، ولا سيما العاصمة الخرطوم، وكذلك في كردفان ودارفور، على نحو ما أفادت به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ولا تزال ترد تقارير بمستويات مقلقة للغاية من العنف الجنسي المتصل بالنزاع – ومرة أخرى في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع بصورة رئيسية. ويتعرض عمال الإغاثة والعاملون الصحيون والمتطوعون المحليون للقتل والإصابة والمضايقة والاعتقال مع إفلات من العقاب. ويساورنا القلق إزاء احتمال عدم الإبلاغ عن العديد من الانتهاكات الأكثر خطورة، لا سيما مع انقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي يغطي الخرطوم ودارفور وأجزاء أخرى من البلد منذ شباط/فبراير. لقد أوقع ذلك العقابَ بالسكان وأعاق بشدة قدرتنا على التفاوض بشأن الوصول إلى المناطق ذات الأولوية.

إننا بحاجة إلى تغيير أساسي في دعمنا لشعب السودان. فلا يمكنهم الانتظار شهراً آخر أو أسبوعاً آخر أو حتى يوماً آخر – يجب أن تتوقف المعاناة. وكما أوضحت، أود أن أختتم بثلاثة أمور نحتاج إليها الآن – أولاً، زيادة الإجراءات التي تتخذها الأطراف لحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية؛ ثانياً، بينما سنقبل بامتنان الأموال التي أعلن عنها في باريس، فإننا نطلب صرف الأموال بسرعة للاستجابة الإنسانية؛ وثالثاً، المزيد من المشاركة الدولية بشأن السودان لإسكات البنادق.

وسنواصل، من جانبنا، بذل كل ما في وسعنا. وسأسافر إلى السودان في وقت لاحق من هذا الشهر، مع تسعة من مديري الطوارئ من وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية، للعمل مع أفرقتنا لدعم توسيع نطاق الاستجابة. ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بمفردنا. فنحن نحتاج إلى مساعدة المجلس. حان الآن وقت العمل، قبل فوات الأوان. وملايين الأرواح تعتمد علينا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد شمباس.

السيد شمباس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على دعوتي، بصفتي الممثل السامي المعني بإسكات البنادق في أفريقيا ورئيس الفريق الرفيع المستوى المعني بالسودان التابع للاتحاد الأفريقي، لتقديم إحاطة إلى المجلس عن أنشطة الفريق الرامية إلى إسكات البنادق في السودان وإعادة البلد إلى السلام. ومن الأعضاء الآخرين في الفريق الرفيع المستوى سعادة السيدة سبيسيوسا واندیرا كازيبوي، النائبة السابقة لرئيس جمهورية أوغندا، وسعادة السفير فرانسيسكو كايتانو ماديرا، الرئيس السابق لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

قبل 10 سنوات بالضبط، خاطبتُ مجلس الأمن في ذلك الوقت بصفتي الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور لإحاطة المجلس علماً بالتقدم المحرز في عملية السلام في دارفور. وإنني أخاطب المجلس مرة أخرى اليوم بشأن الحالة في السودان، وإن كان ذلك في مزاج كئيب إلى حد ما، حيث هناك حرب مدمرة يخوضها كيانان عُهد إليهما بمسؤولية الحفاظ على سلامة وأمن البلد وشعبه ولكنهما وجّها أسلحتهما ضد بعضهما بعضاً وأغرقا البلد في مسرح حرب مروّع. لقد أعاد ذلك البلد عدة عقود

إلى الوراء، وسيستغرق الأمر أكثر من جيل لإعادة بناء السودان إلى ما كان عليه قبل الحرب. فقد قتل الآلاف، ونزح الملايين داخلياً أو أضحوا لاجئين في البلدان المجاورة، ودُمّرت البنية التحتية الاستراتيجية الحيوية الاجتماعية والاقتصادية بشكل تعسفي. تبدو آفاق السودان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو أهداف خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 قاتمة تماماً، مما يحكم على ملايين السودانيين بالفقر والمعاناة لعقود قادمة.

ومما يبعث على القلق بشكل خاص أن الحرب قد امتدّت من الخرطوم إلى أجزاء أخرى من البلد، بما في ذلك مركز الإنتاج الزراعي الرئيسي، ولاية الجزيرة، بكل ما يترتب على ذلك من آثار على إنتاج الأغذية والزراعة، كما ذكرت السيدة ووسورنو قبلي مباشرة. إن الاستثمارات الهائلة التي وضعها المجتمع الدولي على مر السنين بهدف إحلال السلام في دارفور تعرضت لانتكاسة كبيرة، حيث تشهد دارفور مرة أخرى تطهيراً عرقياً ونزاعاً بين المجموعات العرقية، كما ذكّرتنا وكيلة الأمين العام ديكارلو من فورها. ولم تنجح حتى الآن جهود التوسط في الأزمة. وكانت هناك عدة مبادرات، بما في ذلك عملية جدّة، ومبادرات البلدان المجاورة، والمبادرة المصرية، ومبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. تحتاج تلك الجهود إلى تنسيق فعال لتحقيق هدف إحلال السلام في السودان. وكان التدخل الخارجي أيضاً عاملاً رئيسياً يُضاعف العقبات التي تحول دون التفاوض على وقف إطلاق النار ووقف الحرب على حد سواء. وفي واقع الأمر، فإن الدعم الخارجي من حيث إمدادات العتاد الحربي والوسائل الأخرى هو السبب الرئيسي وراء استمرار الحرب لفترة طويلة. إنه الحقيقة الكبرى التي يتم تجاهلها.

لقد كان الاتحاد الأفريقي سبّاقاً في معالجة الحرب في السودان. فبعد خمسة أيام من اندلاعها، دعونا إلى عقد اجتماع للأطراف الفاعلة الدولية الرئيسية وجيران السودان لتشكيل ما سيسمى فيما بعد آلية موسّعة لغرض تنسيق الجهود بشأن السودان. وأعقب ذلك في أيار/مايو 2023 وضع خريطة طريق الاتحاد الأفريقي لحل النزاع في السودان، والتي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها تركّز على الأساسيات التي ينبغي أن تجلب السلام إلى السودان. وقد استند تعيين الاتحاد الأفريقي لفريقه الرفيع المستوى المعني بالسودان في كانون الثاني/يناير إلى قرار اتخذه مجلس السلم والأمن لدينا، والغرض منه هو ضمان أن يتبع الاتحاد الأفريقي نهجاً مركزاً في جهود الوساطة التي يبذلها في السودان. تتمثل ولاية الفريق في إشراك الجهات الفاعلة السودانية، بما في ذلك المتحاربون ولكن أيضاً الجهات المدنية المعنية الأخرى، لتنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي. يستند النهج الثلاثي الذي يتبعه الفريق في إنجاز ولايته، أولاً، إلى الدبلوماسية المكوكية مع بلدان المنطقة وخارجها بغية التماس دعمها لمبادرة الاتحاد الأفريقي للسلام ومناشدتها الامتناع عن دعم أي من المتحاربين؛ ثانياً، إلى التنسيق مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الحريصة على إيجاد حل للأزمة السودانية. وثالثاً، إلى تنظيم حوار سياسي شامل للسودانيين من شأنه أن يُعدّ المدنيين للانتقال إلى حكم ديمقراطي بعد الحرب، وربما يضغط أيضاً على المتحاربين لوقف الحرب.

وفيما يتعلق بمجال الدبلوماسية المكوكية، شرع الفريق في آذار/مارس في جولتين من المشاورات، إذ سافر إلى السودان والبلدان المجاورة وهي مصر وإثيوبيا وجيبوتي، حيث أجريت مناقشات مع سلطات كل من تلك البلدان. وعقد الفريق اجتماعات مع اللواء عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالي، ومسؤولين سودانيين آخرين في بورتسودان. كما التقى بممثلين عن قائد قوات الدعم السريع اللواء حمدان دقلو، المعروف أيضاً باسم حميدتي، في أديس أبابا. تشاور الفريق، في كل بلد، مع طائفة واسعة من الجهات المعنية السودانية والقادة السياسيين والمدنيين السودانيين، بما في ذلك مجموعات النساء والشباب.

وبغية تعزيز التنسيق وتكامل الجهود الرامية إلى إنهاء الأزمة الراهنة في السودان، أجرى الفريق الرفيع المستوى مشاورات مع أصحاب المصلحة الأساسيين على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك الآلية الموسعة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة من خلال المبعوث الشخصي للأمين العام للسودان. وتعهدوا جميعا بدعم عمل الفريق الرفيع المستوى وأبدوا

رغبة قوية في أن يضطلع الاتحاد الأفريقي بدور قيادي في سياق إيجاد حل أفريقي لمشكلة أفريقية.

ومما يبعث على الاطمئنان أن مؤتمر باريس للمساعدة الإنسانية الذي عُقد مؤخرا ركز الاهتمام الدولي على الحالة الإنسانية الصعبة في السودان ولكنه اعترف أيضا بالدور الهام الذي ينبغي أن يؤديه الفريق الرفيع المستوى في تنسيق عملية السلام.

وعلى الصعيد الثنائي، أجرى الفريق الرفيع المستوى مشاورات مع السفراء والمبعوثين الخاصين للاتحاد الأوروبي وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ورحب كل منهم بإنشاء الفريق الرفيع المستوى وعرض التعاون الكامل والوثيق معه.

وفيما يتعلق بالحوار السياسي، ونتيجة للمشاورات وتوعية أصحاب المصلحة السودانيين خلال زياراته، حقق الفريق الرفيع المستوى تقدما كافيا في تعبئة الجهات الفاعلة السياسية والمدنية السودانية وتأمين موافقتها على تنظيم الحوار السياسي الشامل للجميع الذي يقوده السودانيون ويملكون زمامه. وسيستهدف الحوار السياسي إيجاد حل للنزاع في السودان والعودة لاحقا إلى حكومة ديمقراطية بقيادة مدنية. وسيُنظَّم الحوار على مرحلتين: مرحلة التخطيط الأولي ومرحلة الحوار السياسي الرئيسي.

وفيما يتعلق بسبل المضي قدما، سيواصل الفريق الرفيع المستوى خلال الأسابيع المقبلة اتصالاته مع السلطات والسودانيين في البلدان المجاورة، ولا سيما جنوب السودان وكينيا وأوغندا. ومن شأن دعم مجلس الأمن لعمل الفريق أن يزيد من تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لإسكات البنادق في السودان وإتاحة الفرصة للسودانيين ليعيشوا مرة أخرى في سلام وبكرامة.

لقد أدت الحرب إلى انتهاكات صارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقوانين التي تنظم سير الحرب. ويجب أن يتوقف ذلك. ويجب أن تُستأنف عملية جدة بسرعة وبمشاركة كاملة للاتحاد الأفريقي بغية التوصل إلى وقف غير مشروط لإطلاق النار لإنهاء معاناة الشعب السوداني.

ويعتزم الفريق الرفيع المستوى، من جانبه، عقد مرحلة التخطيط الأولي للحوار السياسي في شهر أيار/مايو المقبل. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يلقي المجلس، بل والأمم المتحدة بأسرها والمجتمع الدولي، كامل ثقلهم وراء مبادرة الاتحاد الأفريقي القيمة تلك سعيا إلى تحقيق السلام المستدام في السودان.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد شمباس على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مرة أخرى وكيلة الأمين العام ديكارلو والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما. ويسرني الآن أن أشكر سعادة السيد ابن شمباس، الممثل السامي لمبادرة إسكات البنادق المنبثقة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، على إحاطته وعلى تأكيده لنا على قيمة التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن.

وأود أن أثير ثلاث نقاط تتمحور حول تطلعات الشعب السوداني ومعاناته وآماله في مستقبل يسوده السلام.

أولا، صادف هذا الأسبوع مرور خمس سنوات على إظهار الشعب السوداني لتطلعاته إلى تقرير المصير عندما أنهت احتجاجاته عقودا من الدكتاتورية. وقد بددت تلك الآمالَ قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية.

ثانيا، إن السودان الآن واقع في قبضة أسوأ أزمة جوع ونزوح في العالم. وتمنع العرقلة المتعمدة لقوافل المعونة واستهدافها وصول الإمدادات المنقذة للحياة إلى أحوج الناس إليها. ويُقتل المدنيون وتُغتصب النساء والفتيات. ويجري نهب القرى وإحراقها بالكامل.

وانضم المجلس إلى الأمين العام والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في دعوة الأطراف المتحاربة إلى إسكات البنادق خلال شهر رمضان المبارك باتخاذه القرار 2724 (2024). لكن الأطراف المتحاربة تجاهلت هذا النداء الدولي الموحد الداعي إلى السلام وعرّضت الشعب السوداني لمزيد من المعاناة.

ويساور المملكة المتحدة القلق أيضا إزاء التوترات المتزايدة في الفاشر. وستكون العواقب الإنسانية للنزاع الواسع النطاق في المدينة وحولها كارثية. وندعو القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وكذلك الحركات المسلحة الموجودة في المدينة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لوقف التصعيد ونشدد على التزامات جميع الأطراف، بما في ذلك بحماية المدنيين، بموجب القانون الدولي الإنساني.

ثالثا، لم يفت الأوان بعد لإبعاد السودان عن حافة الهاوية. ولتحقيق هذه الغاية، نحتاج أولا إلى عودة الطرفين المتحاربين إلى المفاوضات، بما في ذلك من خلال عملية جدة، للاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار ودعم عملية سياسية تهدف إلى استعادة الحكم المدني. وثانيا، يتعين على السلطات السودانية أن تفي بالتزاماتها بتيسير إيصال المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس وعبر الحدود وإعادة فتح طريق ادري الحدودي الحيوي على الفور. وثالثا، تتسبب الجهات الفاعلة الخارجية التي تقدم الدعم المادي لأي من الفصيلين المتحاربين في إطالة أمد إراقة الدماء. ويتعين على أولئك الذين لديهم تأثير على الطرفين المتحاربين استخدامه بصورة بناءة لإقناعهما بالجلوس إلى طاولة المفاوضات.

وكما أعلنا خلال مؤتمر باريس، ستضاعف المملكة المتحدة مساعداتها الإنسانية لتصل إلى ما يقرب من 110 ملايين دولار في العام المقبل. ولكن في غياب إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على نحو مستدام، فإنها لن تصل إلى أحوج الناس إليها ولن تساعد على تجنب المجاعة.

وتُمثل هذه الذكرى السنوية معلما غير مقبول في نزاع لا مبرر له. وندعو مرة أخرى الطرفين المتحاربين إلى إنهاء القتال الآن وإزالة الحواجز التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية والانخراط في عملية سياسية.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم سيراليون وموزامبيق وبلدي، الجزائر، فضلا عن غيانا (مجموعة 3+1).

أولا، نود أن نشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والممثل السامي لمبادرة إسكات البنادق المنبثقة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي ابن شمباس ومديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووسورنو على إحاطاتهم. ونود أيضا أن نرحب بالممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

مر عام على اندلاع النزاع في السودان وها نحن نجتمع اليوم لمناقشة الحالة مرة أخرى، بينما أُزهقت أرواح الآلاف ونزح الملايين قسرا. وبطبيعة الحال، كنا سنشعر بالارتياح لو كان اجتماعنا اليوم يهدف إلى تقييم التقدم المحرز في إقناع الطرفين بالجلوس إلى طاولة المفاوضات أو تقييم التنفيذ الناجح للقرار 2724 (2024) أو مناقشة سبل المضي قدما لإعادة إعمار البلد. وبدلا من ذلك، نجد أنفسنا مضطرين إلى تكرار الإعراب عن قلقنا إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية ووصف ما بات الآن أكبر أزمة نزوح في العالم.

وفي هذه المرحلة، نعتقد أنه من الضروري أن نسأل أنفسنا بعض الأسئلة الجادة: كيف وصلنا إلى هذه النقطة؟ وما الذي لم ينجح في الجهود المبذولة من أجل عملية السلام في السودان في السنوات الأخيرة، خاصة جهود الأمم المتحدة؟ وما هي الدروس التي يمكن أن نستخلصها من استجابة المجلس للأزمة في السودان؟ وهل تواصلنا بفعالية مع الحكومة السودانية وأخذنا آراءها في الاعتبار؟ فبعد عام من هذه الحالة المروعة، نحتاج إلى إيجاد إجابات لتلك الأسئلة بغية المشاركة بشكل أفضل ووضع السودان على طريق السلام.

إن عدم احترام الأطراف المتحاربة لوقف إطلاق النار في رمضان أمر مؤسف، ولكننا نفضل التشبث بنافذة الأمل في أن تسفر أطر المفاوضات القائمة قريبا عن نتائج ملموسة. ونحث المجلس على مواصلة الإعراب عن دعمه القوي لتحقيق تلك الغاية.

وتمثل الجولة المقبلة من عملية جدة فرصة يجب أن تغتنمها الأطراف السودانية، ويجب أن تشارك في المفاوضات بحسن نية. وفي ذلك الصدد، نكرر الإعراب عن تقديرنا للميسرين المشاركين للعملية – المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، فضلا عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي تمثل أيضا الاتحاد الأفريقي.

وقد نالت هذه العملية حتى الآن قبول الجهات الفاعلة الرئيسية، ولا بد من الحفاظ عليها. ونغتنم هذه الفرصة لنكرر دعوتنا إلى بذل جهود دبلوماسية منسقة، مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمنطقة، والعمل معا للتصدي للتحديات المستمرة.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالبيان الذي اعتمده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عقب اجتماعه أمس بشأن السودان، ونتطلع إلى أن يضطلع الاتحاد الأفريقي بدور مهم في إيجاد حل دائم للنزاع في السودان.

ونحيط علما أيضا بعقد المؤتمر الإنساني الدولي للسودان وجيرانه في باريس، ونرحب بالتعهدات التي قطعها المانحون الدوليون بتعبئة أكثر من بليوني دولار من أجل تخفيف معاناة ملايين السودانيين المشردين. وبينما نرحب بتلك الجهود الإيجابية، لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من العمل. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، هناك حاجة إلى أكثر من 2,7 بليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية في السودان للفترة المتبقية من عام 2024.

ولذلك، فإننا نكرر النداءات العديدة التي وجهها الأمين العام لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية بالكامل لمعالجة الحالة الإنسانية الحادة، التي بلغت مرحلة غير مسبوقة من الكرب، مع ارتفاع خطر انعدام الأمن الغذائي، وانعدام الأمن على نطاق واسع، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، من بين فظائع أخرى. إن السودان، الذي فتح أبوابه مؤخرا وأبدى كرما تجاه آلاف المشردين من المنطقة، يستحق دعمنا الكامل خلال هذه الأوقات العصيبة.

ولا تكفي أبدا دعوة الأطراف الفاعلة الخارجية إلى الامتناع عن التدخل في النزاع في السودان. ونذكر بأن هناك نظاما قائما للجزاءات ونحيط علما بأحكامه المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة. وبينما نعيد تأكيد موقفنا بأنه يجب إدانة التدخل الخارجي علنا وبحزم، فإننا نحث بقوة الأطراف المعنية على الكف عن هذا التدخل وإفساح المجال للحوار والتعاون والتقيد بالقانون الدولي.

قبل أن أختتم، تود مجموعة A3 + التأكيد على عدة نقاط.

أولا، يجب على الأطراف السودانية الآن، أكثر من أي وقت مضى، ممارسة ضبط النفس والتوصل إلى اتفاق من أجل التسوية السلمية للنزاع. من الواضح أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا النزاع.

ثانيا، يتعين على المجلس أن يتعلم من مشاركته السابقة في السودان لكي يضطلع بدور بناء بقدر أكبر في إيجاد حل فعال ودائم للنزاع في السودان. وعلينا أن نصغي باهتمام إلى الحكومة السودانية.

ثالثا، يجب أن يشكل الشمول والتنسيق جميع المبادرات التي يتخذها المجتمع الدولي والمجلس فيما يتعلق بالسودان. وينبغي ألا يكون هناك مجال للانتقائية أو الكيل بمكيالين.

رابعا، نحن بحاجة إلى الثقة في الجهود الإقليمية والعمل على ضمان ملكية السودانيين أنفسهم بشكل كامل لحل دائم.

خامسا، يجب أن نكفل حماية أضعف الفئات، ولا سيما النساء والأطفال، ويجب أن يظل ضمان الوصول غير المقيد للمساعدات الإنسانية أمرا بالغ الأهمية.

إن أثر النزاع في السودان شديد جدا في المنطقة وينبغي بذل جهود متضافرة لمعالجة آثاره الإنسانية والأمنية. والسودان أمة عزيزة علينا جميعا. ولا يمكننا أن نتجاهل ما يحدث هناك ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لتجنب المزيد من التصعيد في النزاع. ولا بد أن يسود السلام في السودان.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، والمديرة إديم ووسورنو، والممثل السامي محمد بن شمباس على إحاطاتهم، وأرحب بممثل السودان في جلسة اليوم.

لا يزال النزاع في السودان مستعرا منذ عام، إذ يؤثر القتال على العاصمة الخرطوم ودارفور وولاية الجزيرة والعديد من الأماكن الأخرى، مما أدى إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين ونزوح السكان.

والطريقة التي تتطور بها الحالة تبعث على القلق الشديد، وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة لمساعدة البلد على استعادة السلام في أقرب وقت ممكن. وفي ضوء التطورات الأخيرة، أود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولا، يتحتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن. وفي 8 آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن القرار 2724 (2024)، الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار خلال شهر رمضان والتوصل إلى تسوية مستدامة للنزاع. وتلاحظ الصين التصعيد الأخير للأعمال القتالية في الفاشر، الذي يمكن أن يؤدي إلى اشتباكات قبلية أوسع نطاقا وعواقب وخيمة أخرى. وندعو الأطراف المعنية إلى تنفيذ القرار 2724 (2024) بفعالية، والعمل بسرعة على تهدئة الحالة وبذل كل ما في وسعها لتجنب التسبب في وقوع ضحايا مدنيين وجعل البنية التحتية المدنية آمنة ومأمونة.

ولد قال الأمين العام غوتيريش مراراً وتكراراً أن التسوية السياسية هي السبيل الوحيد للخروج من الأزمة في السودان. ونؤيد دور الوساطة الذي يضطلع به مبعوثه الشخصي، السيد رمطان لعمامرة، في تعزيز الحوار والمفاوضات بين الأطراف المعنية لمعالجة خلافاتها، بهدف التعجيل بالعودة إلى الاستقرار والنظام الطبيعي في السودان. ومن المهم أن نلاحظ أن جذور النزاع الذي طال أمده في السودان يمكن إرجاعها إلى الجهود الخارجية لممارسة الضغط والتدخل وفرض انتقال ديمقراطي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة، وأن يحترم سيادة السودان واستقلاله ووحدة أراضيه، وأن يولي الاعتبار الواجب لآراء البلد في ما يبذله المجتمع الدولي من جهود دبلوماسية وفي عقد مؤتمر بشأن السودان، وذلك لتجنب فرض إرادته على البلد.

ثانيا، من الأهمية بمكان دعم جهود المنظمات الإقليمية. وقد عمل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بجد للتوسط في مسألة السودان. وقد أحاطت الصين علما بالفريق الرفيع المستوى المعني بالسودان الذي شكله الاتحاد الأفريقي مؤخرا، الذي بدأ دبلوماسية مكوكية نشطة. إننا ندعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى مواصلة جهودهما لدعم نهج الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، فضلاً عن الدور الهام الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وينبغي للبلدان من خارج المنطقة لدى اضطلاعها بمساعيها الحميدة فيما يتعلق بالسودان، أن تحترم آراء بلدان المنطقة، بهدف تعزيز التنسيق فيما بينها بغية إيجاد أوجه التآزر. وفي الوقت نفسه، لا نزال نشهد ظهور آثار غير مباشرة للنزاع في السودان، مما يؤثر على الأمن العام في المنطقة ويتطلب اليقظة بشكل جدي. وينبغي لبلدان المنطقة أن تتمسك بمفهوم الأمن المشترك، وأن تعزز الحوار والتشاور، وأن تعمل معا للتصدي لتحديات مثل أنشطة المقاتلين عبر الحدود، وانتشار الأسلحة الصغيرة والمتوسطة الحجم، والأعداد الكبيرة من اللاجئين.

ثالثا، من الضروري معالجة الأزمة الإنسانية على النحو الملائم. فنتيجة للنزاع في السودان، نزح حتى الآن 8 ملايين شخص ويعاني 18 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويحتاج 25 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية عاجلة. ويفتقر البلد بشدة إلى الموارد اللازمة لمواجهة هذه الأزمة الإنسانية غير المسبوقة، ولم يتم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية إلا بنسبة 6 في المائة. ويتطلب ذلك اهتماما وإسهاما أكبر من جانب المجتمع الدولي. وقد أحاطت الصين علماً بالمؤتمر الدولي الإنساني للسودان والبلدان المجاورة الذي عقد مؤخراً في باريس، ونأمل أن تفي الأطراف المعنية بتعهداتها بالمساهمة بالأموال للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية الراهنة.

ونرحب بالجهود التي يبذلها السودان لضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، ونشجع جميع الأطراف على مواصلة التعاون مع عمليات الأمم المتحدة الإنسانية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تستند الأنشطة الإنسانية الدولية إلى تعزيز التنسيق مع السلطات السودانية، وفقا لمبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال وتجنب أي تسييس للعمل الإنساني. وظلت الصين تقدم شحنات متعددة من الإمدادات الغذائية والطبية إلى السودان عبر القنوات الثنائية منذ بداية النزاع.

ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لتحسين الجهود المبذولة لتخفيف الأزمة الإنسانية وتعزيز السلام والاستقرار في السودان.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أعرب عن خالص شكرنا لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، والمديرة إديم ووسورنو، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي محمد بن شمباس على إحاطاتهم اليوم.

لقد تسبب النزاع في السودان للشعب السوداني معاناة عميقة وتجاوزت تداعياته حدود البلد. وترسم التقارير والإحاطات واقعًا قاتمًا من المعاناة الواسعة النطاق، لا سيما بين النساء والأطفال، الذين يتأثرون بشكل غير متناسب بهذه الأزمة الكارثية. ونود مرة أخرى أن نذكّر الأطراف المتحاربة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والالتزامات بحماية المدنيين الواردة في إعلان جدة. وقد أودى العنف بحياة الآلاف وكان له تأثير مدمر على الناجين. إن الدمار المادي واضح، لكن الندوب الأقل وضوحًا أعمق من ذلك. وفي خضم هذه الفوضى، أصبح خطر المجاعة وشيكًا، إذ يواجه أكثر من 18 مليون شخص الآن الجوع الحاد. وندين بشدة استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، وهو أمر يحظره القانون الدولي الإنساني صراحة. ويجب أن نفعل المزيد بشكل جماعي. وأتفق بشأن تلك النقطة مع السيدة ووسورنو. ونشكر منظمي المؤتمر الإنساني الدولي للسودان وجيرانه على دورهم في توفير منبر تشتد الحاجة إليه لتعزيز تمويلنا الجماعي للمساعدات الإنسانية والدعوة إلى وصول المساعدات من أجل منع حدوث مجاعة جماعية.

لقد شهد هذا العام دعوات متكررة من أجل الوقف الفوري للأعمال العدائية، بما في ذلك النداء الذي وجهه مجلس الأمن في قراره 2724 (2024) لوقف الأعمال العدائية خلال شهر رمضان. ومما يؤسف له أن جميع المناشدات قد قوبلت بتجاهل صارخ. ولا يمكننا أن نشدد على ذلك بما فيه الكفاية – فهذا النزاع الذي لا هوادة فيه يجب أن ينتهي. ويجب على الأطراف إسكات البنادق والابتعاد عن ساحة المعركة والدخول في محادثات صادقة. وكما رأينا في العديد من الحالات، فإن التوصل إلى حل سياسي من خلال الحوار الشامل للجميع يمثل تحديًا، ولكنه الطريق العملي الوحيد نحو السلام والمصالحة. ومن الضروري إشراك جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما النساء والفتيات، في جميع جهود السلام. وبدون مشاركتها، لا يمكن تحقيق السلام المستدام. ونحن نصغي إلى نداء السيدة ووسورنو لزيادة المشاركة الدولية لإسكات البنادق ونواصل دعم جهود الوساطة الإقليمية والدولية، بما في ذلك جهود المبعوث الشخصي للأمين العام السيد رمطان لعمامرة، ونتفق مع السيد شمباس ونؤكد على أهمية التكامل والتنسيق بين تلك الجهود. ونحن متفائلون بإمكانية استئناف محادثات جدة ونحث الطرفين بقوة على المشاركة فيها بحسن نية.

ونكرر دعوتنا لجميع الجهات الفاعلة الخارجية إلى الامتناع عن أي شكل من أشكال التدخل التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم النزاع. ومن الضروري إيصال المساعدات الإنسانية فوراً وبشكل كامل ودون عوائق عبر الحدود وخطوط المواجهة. ويتطلب ذلك فتح جميع المسارات اللوجستية برا وجوا وبحرا، كما يتطلب رفع جميع العوائق البيروقراطية والإدارية، لضمان وصول المساعدات إلى المحتاجين دون عوائق. ويجب أن يتمكن العاملون في المجال الإنساني من أداء مهامهم المنقذة للحياة بأمان ودون عرقلة. ويثير تجدد القتال حول الفاشر قلقا بالغا. إن الفاشر، باعتبارها ملاذاً آمناً للمدنيين ومركزاً إنسانياً، تؤدي دوراً بالغ الأهمية في تقديم المساعدة المنقذة للحياة في منطقة أصبحت بالفعل على حافة المجاعة. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن مزيد من التصعيد.

وبينما تركز العناوين الرئيسية على القتال والمفاوضات، يزداد الشعور باليأس إزاء محنة النساء والفتيات في السودان التي لا تحظى بتغطية إعلامية كافية في كثير من الأحيان. فالنساء والفتيات في السودان يدفعن ثمناً باهظاً ويتحملن وطأة الأزمة الإنسانية. وإلى جانب الأخطار الكامنة في النزاع والنزوح، يواجهن مستويات مروعة من العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك التحرش والاختطاف والاغتصاب والاستغلال الجنسي والاتجار، سواء كانوا في المناطق المتضررة

من النزاع داخل السودان أو أثناء التنقل أو في المستقبل للاجئين. وهذه الأزمة الجنسانية أكثر بكثير من مجرد حصيلة لعدد الضحايا والإحصاءات. فتخيلوا الواقع بالنسبة لأم ولدت حديثاً في منطقة نزاع سودانية، تكافح من أجل توفير الغذاء لأطفالها الرضع، أو فتاة صغيرة تبدد مستقبلها تماماً، بما في ذلك آمالها وأحلامها في التعليم، بسبب النزاع. وتواصل النساء السودانيات، على الرغم من معاناتهن، دعم أسرهن ومجتمعاتهن بقدرة استثنائية على الصمود، بسبل منها البرامج الشعبية للاستجابة المنقذة للحياة في حالات الطوارئ.

وأود أن أختتم بياني بحقيقة نعرفها جميعا حول هذه الطاولة معرفة جيدة. فالعنف خيار، والسلام خيار. إننا نقف بحزم مع شعب السودان ونحث جميع أطراف النزاع على اختيار الإنسانية واختيار السلام.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمديرة ووسورنو والممثل السامي شمباس على إحاطتهم الزاخرة بالمعلومات وأنوه بحضور ممثل السودان في القاعة.

وتشعر إكوادور بالأسى إزاء العواقب المدمرة التي ألحقها عام من النزاع بشعب السودان والمنطقة المحيطة به. وأدى استمرار العنف المسلح إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وأثر تأثيراً خطيراً على النسيج الاجتماعي للبلد. وأودى النزاع بحياة آلاف من الناس، ونزح أكثر من 6 ملايين شخص داخلياً، واضطر مليونا شخص للجوء إلى البلدان المجاورة. والأثر الإنساني مفجع، حيث يحتاج حوالي 25 مليون شخص إلى مساعدة عاجلة، ويواجه 18 مليون مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، وتتضرر النساء والفتيات بشكل خاص وغير متناسب.

إن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية الحيوية، ومختلف أنواع القيود المفروضة على عمل العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، تستحق الشجب. ونحث الأطراف بقوة على إلقاء أسلحتها وضمان حماية المدنيين، وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. والتقارير عن تعرض النساء والفتيات السودانيات للاغتصاب والاستغلال الجنسي والاختطاف والأسر مثيرة للقلق. وينبغي للأطراف أن تكف فوراً عن جميع أشكال العنف، لا سيما العنف الجنسي والجنساني، ومن الأهمية بمكان تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى العدالة. ونشعر بالقلق أيضا إزاء النداءات المتزايدة لتسليح المدنيين وحملات التعبئة الواسعة النطاق لدى السكان، التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة تفتيت البلد وتعميق التوترات القبلية، مما يزيد من تأجيج العنف العرقي. وعلى الأطراف التزام بضمان سلامة السكان المدنيين والامتثال لقرارات المجلس، مثل القرار 2724 (2024)، الذي طالب بوقف لإطلاق النار خلال شهر رمضان. فعدم الامتثال لذلك القرار يكشف الكثير عن سلوك الأطراف.

ويعرب وفد بلدي عن تقديره لقيادة المبعوث الشخصي لعمامرة في السعي إلى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وحل سياسي مستدام عن طريق الحوار وبدعم من الشركاء الدوليين والإقليميين ودون الإقليميين. وبالمثل، نرحب بمبادرات محادثات جدة، واجتماع باريس الأخير، واستمرار عمل الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الإعلان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يوم أمس، وكذلك عمل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والبلدان المجاورة، في جهودها الدؤوبة من أجل إحلال السلام في السودان. وتعتقد إكوادور أن مشاركة المرأة السودانية مشاركة كاملة ومجدية على قدم المساواة أمر حيوي لإعادة الإعمار بعد الخراب الناجم عن النزاع. ويكتسي دورها أهمية حاسمة في استعادة السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي الختام، لا يمكن للسلام أن ينتظر. وتحتاج الجهود الوطنية التي يبذلها السودان وشعبه إلى دعم دولي متجدد وتكميلي وشامل للجميع في انتقالهما إلى الديمقراطية الكاملة ونحو السلام المستدام.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمديرة ووسورنو على إحاطاتهم الحافلة بالمعلومات. وأرحب أيضا بحضور الممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

قبل عام، أرسل جنرالان متنافسان جيشيهما إلى المعركة ووضعا السودان على طريق الموت والدمار والخراب. واليوم لا يزال القتال

محتدماً بلا هوادة. وكما هو الحال في أي نزاع، دفع أفدح الثمن المدنيون، لا سيما النساء والأطفال. فقد رأينا جميعا التقارير عن الاغتصاب الجماعي والقتل الجماعي على أيدي ميليشيات قوات الدعم السريع، وعن بيع النساء والفتيات لأغراض الاستعباد الجنسي وإجبار الفتيان على أن يكونوا أطفالاً جنوداً، وعن استهداف القناصة للمدنيين بشكل عشوائي وذبح الميليشيات قرى بأكملها في دارفور. إن الحرب حولت السودان إلى جحيم مستعر. ويعاني ما يقرب من 25 مليون سوداني من حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، ويواجه ثلاثة أرباعهم انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتحمل المدنيون السودانيون، خلال الأشهر الإثني عشر الماضية، وطأة هذا النزاع غير الضروري وغير المعقول، حيث رفضت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع مطالب المدنيين بحكم مدني سلمي وديمقراطي وتسببت في إحدى أكبر أزمات النزوح الداخلي في العالم. ووردت تقارير مثيرة للقلق تشير إلى أن هجوما شنته قوات الدعم السريع على الفاشر، التي تضم آلاف النازحين داخليا، قد يكون جارياً. ومن شأن عواقب هذا الهجوم أن يخلف دماراً أكبر لدى المدنيين وأن يؤدي إلى مزيد من الفظائع القائمة على أساس عرقي وامتداد النزاع إلى جميع أنحاء دارفور.

فلنكن واضحين. إن الجنرالين المتحاربين اللذين قادا استيلاء الجيش على السلطة في عام 2021، مما أدى إلى قلب الانتقال الديمقراطي في السودان، ما زالا يعترضان سبيل تحقيق مستقبل أفضل لشعب السودان. واليوم أقول لهما إن عليهما أن يضعا حداً نهائياً لهذه الحرب التي لا معنى لها. ومن الواضح أن مواصلة السعي لتحقيق نصر عسكري صريح لا يؤدي إلا إلى زيادة التكلفة البشرية المذهلة أصلا. ونكرر النداءات التي وجهها المجلس عن طريق القرار 2724 (2024) ونحث الأطراف على ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق على الفور، وبدء مفاوضات مباشرة ووقف الأعمال العدائية. وفي هذا الصدد، كان من دواعي سرورنا أن نلاحظ خطط استئناف المحادثات في جدة في أوائل شهر أيار/مايو، بتيسير من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب مصر والإمارات العربية المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي. وندعو كلا الطرفين إلى التفاوض بحسن نية والامتناع عن شن المزيد من الهجمات.

ويحتاج الشعب السوداني إلى المزيد من المساعدات الإنسانية، وهو بحاجة إليها الآن. إنهم يواجهون أزمة ذات أبعاد هائلة، مع إمكانية حدوث مجاعة وشيكة. ومع ذلك لم يُسمح للمنظمات الإنسانية بتقديم المساعدات التي تشتد الحاجة إليها. ويجب السماح بإمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية بدون عوائق، انتهى الكلام. يجب عدم استهداف العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية أو مضايقتهم وهم يحاولون تلبية الاحتياجات الحرجة للمدنيين السودانيين. لقد فقد الكثير من العاملين في المجال الإنساني أرواحهم في السودان. والولايات المتحدة هي أكبر مانح للمساعدات الإنسانية للاستجابة في السودان وجيرانه، وقد قدمنا أكثر من بليون دولار منذ عام 2023، بما في ذلك إعلاننا في 15 نيسان/أبريل عن 100 مليون دولار إضافية للتخفيف من الأزمة الإنسانية في السودان. ونشكر فرنسا على عقد مؤتمر باريس ونرحب ونشيد بجميع تعهدات المانحين، ونحث وكالات الأمم المتحدة الإنسانية على زيادة المساعدات بسرعة إلى السودانيين الذين هم في أمس الحاجة إليها.

ويبدو أن الوضع على الأرض يتجه نحو طريق مسدود، أو ما هو أسوأ من ذلك، نحو نزاع طويل الأمد، حيث تتقاتل جماعات مسلحة متعددة بشكل متزايد حسب الانتماء العرقي، مما يؤدي إلى انتشار عدم الاستقرار في المنطقة الأوسع. وينبغي لنا جميعا أن نشعر بقلق متزايد إزاء احتمال انهيار الدولة في السودان واتساع نطاق النزاع الإقليمي. ونتيجة لذلك، يجب أن نزيد من ضغوطنا على الأطراف المتحاربة للتفاوض. وندعو القوى الإقليمية إلى الوقف الفوري لتزويد الأطراف في السودان بالأسلحة.

وفي نهاية المطاف، ينبغي للسكان المدنيين في السودان أن يحددوا مسار السودان للمضي قدما وأن يستعيدوا التحول الديمقراطي الذي بدأوه وضَحّوا من أجله. وسنواصل دعم العمليات الشاملة للجميع من أجل التحضير لذلك الانتقال. ولكن يجب إسكات البنادق أولاً،

ويجب أن تصل المساعدات إلى المحتاجين. وأريد أن يعرف شعب السودان – الرجال والنساء والأطفال الذين يسعون بشدة إلى السلام والأمن، والحصول على وجبة ساخنة ومكان آمن يعتبرونه بيتهم – أنهم ليسوا وحدهم. إن الولايات المتحدة حليفة لهم ومدافعة عنهم. وسنستمر في لفت انتباه العالم إلى محنتهم والعمل على محاسبة المسؤولين عنها. وسنواصل الحفاظ على روح الديمقراطية والحرية والسلام التي دافعوا عنها بشجاعة طوال هذه السنوات.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو والسيدة إديم ووسورنو والسيد محمد بن شمباس على إحاطاتهم.

لقد مر عام على بدء النزاع الذي يدمر السودان – عام فقد فيه عشرات الآلاف من الأشخاص أرواحهم ونزح قسراً أكثر من 8 ملايين شخص. وقد كان النزوح والعنف الناجمين عن ذلك قاسيين بشكل خاص على الأطفال، حيث أُجبر 3 ملايين منهم على مغادرة منازلهم، ويعتمد حوالي 15 مليون منهم على المساعدات الإنسانية. والمجاعة تلوح في الأفق، وأكثر من ثلث السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي. إن شدة القتال وانعدام الأمن والعقبات التي تفرضها الأطراف تعرقل إمكانية الحصول على المعونة الإنسانية وإيصالها.

ولهذا السبب نظمت فرنسا، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي وألمانيا، مؤتمرا إنسانيا دوليا في باريس في 15 نيسان/أبريل للسودان وجيرانه. وقد مكننا المؤتمر – الذي عُقد تحت رعاية الرئيس ماكرون، وبحضور وزير الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية، إلى جانب وزراء وممثلين عن 58 بلدا، بالإضافة إلى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة – من جمع مساهمات مالية تزيد عن بليوني يورو، بما في ذلك ما يقرب من 900 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتعهدت فرنسا بتقديم أكثر من 110 ملايين يورو لتلبية احتياجات السكان في السودان والبلدان المجاورة. وأدى المؤتمر أيضا إلى اعتماد إعلان مبادئ من جانب الدول والمنظمات المشاركة في مبادرات السلام من أجل السودان، بهدف زيادة تنسيق جهودها. ويدعو الإعلان الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية وتنفيذ الالتزامات التي تعهدوا بها في محادثات جدة. وعليها أن تضمن على وجه السرعة وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن وبدون عوائق إلى جميع السكان، سواء عبر الحدود أو عبر الخطوط الأمامية.

والحل السياسي أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، لأن النزاع يشكل تهديدا لوحدة البلد واستقرار المنطقة. ويكمن الطريق إلى السلام في الوقف الفوري للأعمال العدائية واستئناف المحادثات في أقرب وقت ممكن. وقد رحبنا بالإعلان الصادر في باريس يوم الاثنين بأن المحادثات في إطار عملية جدة ستستأنف في غضون ثلاثة أسابيع. ونرحب بالجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد رمطان لعمامرة، لاستخدام مساعيه الحميدة مع الأطراف المتحاربة، بالتعاون مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية، وكذلك المنظمات السياسية المدنية. وندعو كلا الطرفين المتحاربين إلى رفض منطق الشروط المسبقة وكبح ضغوط دعاة الحرب داخل صفوفهما. ومن الضروري أيضا أن تمتنع الجهات الفاعلة الأجنبية عن تسليح الأطراف أو تمويلها أو تقديم الدعم اللوجستي لها. وأود أن أشير إلى أن انتهاك حظر الأسلحة المفروض على دارفور سبب للإدراج في قائمة الأفراد الخاضعين لجزاءات بموجب القرار 1591 (2005).

وأود أن أختتم بياني بشكر جميع المشاركين الذين أسهموا في نجاح مؤتمر باريس. لقد نجحنا في إعادة هذه الأزمة إلى صدارة جدول الأعمال الدولي واتخاذ إجراءات ملموسة بزيادة التمويل لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية بمقدار عشرة أضعاف، ليصل من 5 في المائة إلى 50 في المائة. ويجب علينا أن نواصل العمل.

وستواصل فرنسا وقوفها إلى جانب الشعب السوداني لضمان عدم تبدد الآمال التي بعثتها ثورة كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى الأبد. ولن ندخر جهدا في العمل من أجل عودة السلام، وسنظل نشطين أيضا في إطار المجلس، الذي يجب أن يعمل على ضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والنهوض بالوساطة السياسية. فلنوحد قوانا للحيلولة دون بلوغ ذكرى سنوية ثانية للنزاع في السودان.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نود أن نشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيد محمد بن شمباس، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي، على إحاطاتهم. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

إن التطورات في السودان تثير قلقا بالغا. وقد أسفر القتال العنيف المستمر منذ نيسان/أبريل 2023 عن سقوط العديد من الضحايا، بما في ذلك بين السكان المدنيين. يجد السودان نفسه في ضائقة إنسانية بالغة الصعوبة. ووفقا لمختلف وكالات الأمم المتحدة، يعاني ملايين المواطنين السودانيين من انعدام الأمن الغذائي لعدد من الأسباب. وقد أجبر ما يقرب من 11 مليون شخص على الفرار من منازلهم، وأكثر من 9 ملايين منهم باتوا نازحين داخليا الآن. كما تتعرض إثيوبيا، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، ومصر لضغوط شديدة. ونشهد الآن نقصا في الأدوية. وما يقرب من ثلاثة أرباع المرافق الصحية لا تعمل، ولا يحصل ثلثا السكان على الرعاية الصحية. وهناك تقارير عن انتشار أمراض خطيرة.

وينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن والهيئات الأخرى ذات الصلة أن تتخذ نهجا متوازنا وبنّاء إزاء الحالة. إن التقليل من دور السلطات المركزية في معالجة القضايا الإنسانية لأسباب سياسية، بما في ذلك ما يتعلق بإصدار تصاريح إيصال إمدادات الإغاثة الإنسانية عبر الحدود، للوصول إلى مناطق من بينها دارفور، سيأتي بنتائج عكسية. وينبغي تقديم الدعم الكامل لمشاركة بورتسودان مع فريق الأمم المتحدة القطري. وأشدد على أهمية معالجة أي مسائل إنسانية قد تنشأ من خلال السلطات المركزية. إن تسييس إيصال المساعدة الإنسانية أمر غير مقبول في السودان، كما هو الحال في أي مكان آخر.

وقد أحطنا علما باختتام المؤتمر الدولي للمانحين بشأن السودان في باريس في 15 نيسان/أبريل، ورحبنا بالتعهدات التي قُطعت لتمويل المساعدات الإنسانية للسودانيين وتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024. ونأمل أن ينجح ذلك في واقع الممارسة العملية. ومع ذلك، يؤسفنا أنه على الرغم من الطابع الإنساني المفترض للمؤتمر، قرر مضيفوه إضفاء نبرة سياسية عليه وفعلوا ذلك بطريقتهم الخاصة، من خلال عدم دعوة الأطراف السودانية المعنية أو تلك التي لها تأثير حقيقي على الأرض ولكن فقط دعوة ممثلي تحالف تقدم.

وفي 8 آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن القرار 2724 (2024) الذي دعا فيه أطراف النزاع إلى وقف الأعمال العدائية فوراً خلال شهر رمضان، ولكن ذلك لم يؤد إلى أي تغييرات. ولم يكن من المحتمل أن يؤدي القرار إلى تغييرات لأنه كان خطوة ذات طابع شعبوي إلى حد كبير لا تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع الحالي. ولهذا السبب، امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار.

وما من شك أن الاتحاد الروسي يدعو أطراف النزاع إلى إبداء الإرادة السياسية واتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء المواجهة المسلحة، التي تسبب الكثير من المعاناة للسكان المدنيين في السودان. ونعتقد أن بإمكان السودانيين أنفسهم تسوية أي خلافات على طاولة المفاوضات دون أي إملاء خارجي بشأن كيفية تحقيق ذلك.

ومع ذلك، ندرك أن السبب في عدم حل المرحلة الحادة الحالية من النزاع في السودان ليس طموحات الأطراف المعنية الرئيسية السودانية، بل إلى يرجع إلى عدم القدرة على مساعدة السودانيين أو عدم الرغبة في مساعدتهم بشكل جماعي على معالجة الأسباب الجذرية بطريقة حقيقية وليس لأهداف استعراضية. وكما قال الأمين العام بحق في مؤتمره الصحفي المعقود في 15 نيسان/أبريل، فإن ما يحدث في السودان هو "أكثر من مجرد نزاع بين طرفين متحاربين". بل له جذور سياسية وتاريخية عميقة، ويجب على المجتمع السوداني تحليل ما حدث واستخلاص الدروس من الأخطاء التي ارتُكبت. ولذلك، يتطلب النزاع حلا شاملا أيضا. وينبغي أن تكون إحدى المراحل المهمة بعد وقف الأعمال العدائية استكمال عملية تشكيل قوة مسلحة سودانية موحدة، وهو الأمر الذي لم يحدث قط. فقطاع الأمن هو أحد الأعمدة التي تقوم عليها أي دولة قومية. ومن مصلحة المجتمع السوداني والمنطقة ومصلحتنا جميعا الحفاظ على مؤسسات الدولة.

وعندئذ فحسب، يمكننا أن نتكلم عن نقل السلطة إلى حكومة مدنية يقبلها جميع السودانيين وتحظى بثقتهم وتجد قيمها وأهدافها صدى لدى أغلبية سكان البلد. وندعو زملاءنا الغربيين إلى الامتناع عن نسج خطاب مشوه يصور الوضع الحالي في السودان على أنه نتيجة لأحداث تشرين الأول/أكتوبر 2021 التي أدت إلى استقالة الحكومة المدنية. وكما يقول المثل، إذا كان في المنزل فئران، فلا تلُم القطة على أكلها. ونعتقد أنه ينبغي تركيز الجهود على معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل بدلا من عواقبها.

وندعو زملاءنا الذين يعتبرون أنفسهم "أعضاء مهتمين في مجلس الأمن" إلى عدم المبالغة في تبسيط الحالة في السودان. فحديثهم عن جنرالين وأزمة إنسانية قد يثير إعجاب الصحفيين، لكنه لن يساعد بأي حال من الأحوال على حل مشاكل البلد. ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد حل "سحري"، ناهيك عن حل سريع، حتى لو كان المرء يعول على قدرته على ممارسة الضغط بفرض جزاءات انفرادية أو استخدام وسائل مماثلة. ونأسف لأن الأمم المتحدة أيضا قامت بهذا الدور في مرحلة ما عن طريق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، التي أيدت النقل القسري للسلطة من قادة الجيش إلى هياكل سياسية لا تحظى بدعم جماهيري في المجتمع السوداني.

ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية مستدامة إلا باستئناف الحوار بين السودانيين. ولجعل هذا الحوار شاملاً للجميع، نرى أهمية إشراك جميع القوى السياسية والجماعات العرقية والدينية ذات النفوذ في السودان، بما في ذلك الزعماء الإقليميون البارزون. ونعتقد أن إحراز تقدم في هذا الصدد سيساعد على تحقيق توافق وطني واسع في الآراء. ومن دون ذلك، يمكن أن تزداد الاتجاهات المعادية للمركزية وتهدد كيان الدولة السودانية. وسيكون ذلك مأساة للسودان وجيرانه على حد سواء. وندعو مجلس الأمن إلى تجنب أي عمل يمكن أن يؤدي إلى تفاقم هذه العمليات.

السيد هيونوو تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن خالص تقديري لوكيلة الأمين العام ديكارلو والمديرة ووسورنو والممثل السامي شمباس على إحاطاتهم الشاملة اليوم. ونرحب أيضا بحضور ممثل جمهورية السودان.

مر أكثر من عام على اندلاع النزاع في السودان، مما يشكل ذكرى حزينة لشعبه.

وعلى الرغم من اتخاذ القرار 2724 (2024) الذي يدعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية خلال شهر رمضان، فقد اشتد النزاع بدلا من ذلك، خاصة في شمال دارفور وولاية الجزيرة. ونأسف أسفا بالغا لأن الأطراف السودانية المتحاربة لم تمتثل للقرار.

وإضافة إلى ذلك، فإن الحالة الإنسانية في السودان تقترب الآن بسرعة من نقطة اللاعودة. وكما أشارت المديرة ووسورنو، تفصلنا ستة أسابيع عن نقطة اللاعودة هذه، والمجتمع الدولي ملزم بوقفها.

وفي ضوء الظروف الخطيرة، نشيد بالدور القيادي لفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي في المشاركة في استضافة المؤتمر الإنساني الدولي المعني بالسودان والبلدان المجاورة في باريس يوم 15 نيسان/أبريل. وساعد هذا المؤتمر في تعبئة الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لكل من النزاع والأزمة الإنسانية الناجمة عنه في السودان، مع التزامات من مختلف البلدان، ومن المنظمات الدولية والإقليمية.

وتؤيد جمهورية كوريا بقوة إعلان المبادئ الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري الذي عقد بالاقتران مع المؤتمر، وتود أن تسلط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، نحث بقوة الأطراف السودانية المتحاربة على إسكات البنادق فوراً، وذلك أمر يرغب فيه شعبها حقا، وعلى التقيد بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في إعلان جدة للالتزام بحماية المدنيين في السودان في أيار/مايو من العام الماضي. ونؤكد من جديد أنه لا يمكن حل النزاع بالوسائل العسكرية. ويجب على الأطراف المتحاربة في السودان أن تضع مصالح الشعب السوداني في المقام الأول، مع الاعتراف بما يسببه نزاعها الجاري من معاناة ومشقة كبيرتين، بما في ذلك أكبر أزمة نزوح في العالم وانعدام الأمن الغذائي الحاد.

كما نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار ورود تقارير عن العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاع، لا سيما في دارفور، وندعو جميع الأطراف المتحاربة إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من هذا العنف.

ثانياً، ندعو الأطراف السودانية المتحاربة إلى تسهيل الوصول إلى المدنيين المحتاجين للمساعدة الإنسانية دون عوائق، وفقا للالتزامات السابقة في جدة، بالمملكة العربية السعودية، والالتزامات الدولية ذات الصلة. ونقدر الجهود التي تبذلها الحكومة السودانية للسماح بعدة طرق محدودة للوصول عبر الحدود لإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى دارفور. غير أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الإجراءات. ونحث السلطات السودانية على ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع مناطق السودان وندعو جميع الأطراف المتحاربة إلى أن تنفذ بإخلاص التوصيات المتعلقة بالمطالب الرئيسية بشأن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية التي نوقشت في مؤتمر باريس.

ويمثل تعهد ما مجموعه 33 جهة مانحة في مؤتمر باريس بتقديم مبلغ 2,2 بليون دولار تطورا إيجابيا، ويسر جمهورية كوريا أن تضيف مساهمتها إلى جهود الجهات المانحة الأخرى. بيد أنه من دون إزالة الحواجز التي تحول دون إيصال المساعدات، لا يمكن أن تصل المساعدات الإنسانية إلى من يحتاجون إليها أشد الاحتياج.

ثالثاً، ندعو جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية إلى تقديم الدعم الكامل لمبادرة سلام موحدة للسودان، بالبناء على منبر جدة وغيره من جهود الوساطة، على النحو المتفق عليه في مؤتمر باريس.

ونأمل أن تُستأنف الجولة الجديدة من محادثات جدة قريباً بمشاركة جميع الجهات الفاعلة الرئيسية التي يمكن أن تؤدي دوراً بناءً في تحقيق وقف فوري للأعمال العدائية في السودان. وإضافة إلى ذلك، نشيد باستمرار المساعي الحميدة وتعزيز تنسيق مبادرات الوساطة الدولية للمبعوث الشخصي للأمين العام لعمامرة، وسنقدم دعما كبيرا لعمله.

ويحدونا أمل صادق في استئناف مبكر للمفاوضات من أجل تيسير عملية سياسية شاملة لجميع الأطراف يقودها السودانيون ويمتلكون زمامها نحو استعادة الحكم المدني. وفي سياق القيام بذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم مشاركة نشطة بقدر أكبر للمجتمع المدني السوداني، بما في ذلك جماعات حقوق المرأة، في سياق هذه العملية السياسية.

وتتعاطف جمهورية كوريا، التي حققت الديمقراطية بعدما كانت خاضعة لدكتاتورية عسكرية، تعاطفا كبيرا مع سعي الشعب السوداني إلى الديمقراطية الذي بلغ ذروته في عام 2019. وما زلنا ثابتين في التزامنا بدعم التطلعات الديمقراطية للشعب السوداني.

ومع أنه لا توجد أي علامات على انحسار النزاع الدائر ويبدو المستقبل قاتما، فإننا نعتقد أن شجاعة الشعب السوداني وتصميمه سينتصران. ويظل الوقف المستقر لإطلاق النار الذي يمكن أن يفضي إلى وقف دائم للأعمال القتالية أنجع وأوثق وسيلة لوضع حد للفظائع العديدة التي يسببها النزاع، بدءا من حالة الطوارئ الغذائية ووصولا إلى احتمال انهيار الدولة.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيدة ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما. ونود أيضا أن نشكر السيد ابن شمباس، الممثل السامي لمبادرة إسكات البنادق المنبثقة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي.

أدى الصراع على السلطة إلى نزاع وحشي محتدم بلا هوادة في السودان مستمر منذ عام. وتسبب في كارثة إنسانية ذات تأثير أيضا على البلدان المجاورة والمنطقة ككل. ويشهد النزاع أعمال عنف جنسي ضد النساء والفتيات وهجمات بدوافع عرقية على نطاق واسع. لقد شهدنا عاما من النزوح القسري الجماعي والآن تلوح في الأفق مجاعة غير مسبوقة.

ويتعرض المدنيون مرة أخرى للخطر دون أية حماية مع تصاعد العنف في الأيام الأخيرة في ضواحي الفاشر التي تشكل آخر مركز إنساني في دارفور وملجأ لمئات الآلاف من النازحين. وفي هذا الصدد، ذكّرتنا مرة أخرى المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية بمخاطر الإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة.

وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على ثلاث رسائل رئيسية:

أولا، نكرر نداءنا العاجل إلى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والأطراف الأخرى لإسكات البنادق. ويشكل صراعهم على السلطة صراعا ضد السكان المدنيين وآمالهم وتصميمهم على العيش بحرية وكرامة. لقد تجاهل المتحاربون دعوة مجلس الأمن إلى هدنة إنسانية خلال شهر رمضان. وهم بذلك يتجاهلون قرارا ملزما صادرا عن مجلس الأمن. ومن غير المقبول أن تستمر معاناة المدنيين من تداعيات هذا النزاع. إن احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان واجب وليس اختيارا. ولا يزال وقف القتال ضروريا لتلبية الاحتياجات الهائلة المتعلقة بالحماية. وفي هذا الصدد، نرحب بالإعلان عن استئناف محادثات جدة في الأسابيع المقبلة. ونحن بحاجة إلى كل النفوذ الدبلوماسي الذي يمكننا حشده لإعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات ووضع حد للإجراءات الخارجية التي يُحتمل أن تطيل أمد النزاع والتقيد بحظر الأسلحة.

ثانيا، تشهد الحالة الإنسانية، التي تمثل بالفعل إحدى أسوأ الحالات في العالم، تدهورا مستمرا. وقد جمع المؤتمر الدولي الذي عُقد في باريس هذا الأسبوع أكثر من بليوني دولار. وترحب سويسرا بهذا الجهد الرامي إلى إعادة تركيز اهتمام المجتمع الدولي والتعهد بالتزامات عاجلة. وتعهد بلدي بتقديم مبلغ إضافي قدره 21 مليون دولار لعام 2024، مما سيسهم أيضا في خطة الاستجابة للوقاية من المجاعة التي أُطلقت الأسبوع الماضي والتي تحدثت عنها السيدة ووسورنو في وقت سابق اليوم.

ولكن المال وحده لا يكفي. فالمساعدات الإنسانية يجري حجزها عمدا ويُمنع وصولها، مما يترك الملايين من المستضعفين على شفا المجاعة. ووفقا للقرار 2724 (2024)، تقع على عاتق الأطراف المسؤولية عن السماح على وجه الاستعجال بوصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان وبلا عوائق عبر الحدود والخطوط الأمامية. ويجب أيضا ضمان حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المنظمات المحلية والمتطوعون.

أخيرا، يجب أن نسعى إلى إيجاد حل دائم لهذا النزاع عن طريق التفاوض. وهناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة من أجل عملية سياسية ذات مصداقية وشاملة للجميع على النحو الذي دعا إليه البيان الصادر أمس عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة المدنية للجمع بين الأصوات المتنوعة التي تمثل السكان جميعا بغية تحديد أهداف مشتركة لمستقبل البلد. وفي محاولة لتعزيز العمل المشترك، يجب علينا أيضا أن نكفل تكامل المبادرات الدبلوماسية للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لإيجاد حل سلمي. ونؤيد تأييدا تاما المبعوث الشخصي في جهوده الرامية إلى تيسير تحقيق ذلك الهدف.

وبعد عام من العنف والدمار، حان الوقت لوضع حد لهذه الحرب. ونؤكد من جديد ضرورة أن نضطلع بوصفنا أعضاء في المجلس بمسؤولياتنا لتحقيق تلك الغاية.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمديرة ووسورنو وسعادة السيد ابن شمباس على إحاطاتهم. كما أرحب بممثل السودان.

وأود أن أشير اليوم إلى ثلاث نقاط:

أولا، نأسف أسفا عميقا لعدم إسكات البنادق في السودان على الرغم من مرور عام على بدء النزاع واتخاذ المجلس في الشهر الماضي برئاسة اليابان القرار 2724 (2024) الذي دعا إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية خلال شهر رمضان.

وكما ينص القرار، يجب البحث عن حل مستدام للنزاع عن طريق الحوار. وتجدد اليابان دعوتها القوية للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى وقف القتال فورا. ويجب أن ينخرط الطرفان بجدية في الجهود الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لحل النزاع. وتقدر اليابان جهود الوساطة المستمرة التي تبذلها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومصر وبلدان أخرى في المنطقة. وتؤيد اليابان أيضا المبعوث

الشخصي للأمين العام، السيد رمطان لعمامرة، واستخدام مساعيه الحميدة لاستكمال تلك الجهود وتنسيقها.

وتدعو اليابان أيضا جميع الدول الأعضاء إلى الامتناع عن التدخل الخارجي الذي يستهدف تأجيج النزاع وعدم الاستقرار وتذكر جميع أطراف النزاع والدول الأعضاء بالتزاماتها بالامتثال لتدابير حظر الأسلحة على النحو المنصوص عليه في القرار 1556 (2004). وفي هذا السياق، فإن ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان التي تجددت بموجب القرار 2725 (2024) لا تزال تحظى بالأهمية.

ثانيا، ستستمر الحالة الإنسانية في التدهور ما لم ينته النزاع. إن عدد القتلى المدنيين وما تورده التقارير عن العنف الجنسي والجنساني وعدد الأشخاص الذين فروا من ديارهم بحثا عن الأمان آخذ في الارتفاع. وناقش المجلس في الشهر الماضي أن ملايين الأشخاص يواجهون الآن الجوع الحاد (انظر S/PV.9582). وتتعرض الأعيان المدنية والمستشفيات وقوافل المساعدات والعمال والمستودعات للهجوم.

ومن الضروري إيصال المساعدات الإنسانية إلى 25 مليون سوداني محتاج. ويجب أن تضمن الأطراف المتحاربة إيصال المساعدات الإنسانية بصورة كاملة وسريعة وآمنة ودون عوائق، بما في ذلك من خلال العمليات عبر الحدود وعبر خطوط التماس.

في الوقت نفسه، نذكر المجتمع الدولي بأن خطط الاستجابة ذات الصلة تعاني من نقص كبير في التمويل. وتقدر اليابان أيما تقدير فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي على استضافة المؤتمر الإنساني الدولي من أجل السودان وجيرانه. كما ساهمت اليابان بحوالي 149 مليون دولار منذ عام 2023 لدعم النازحين داخليا واللاجئين والعائدين في السودان والبلدان المجاورة.

ثالثا، نعرب عن قلقنا العميق إزاء الأثر الإقليمي للنزاع. وتستضيف البلدان المجاورة مثل تشاد وجنوب السودان بسخاء أعدادا متزايدة من اللاجئين والعائدين القادمين من السودان. ويجب أن نمنع النزاع من زيادة زعزعة استقرار تلك الدول والتأثير على مناطق واسعة تمتد من القرن الأفريقي إلى الطرف الشرقي من منطقة الساحل.

في الختام، أشدد على التزام اليابان الثابت تجاه الشعب السوداني وسعيه من أجل السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لمالطة.

أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو، ومديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وسورنو، والممثل السامي شمباس على ملاحظاتهم المتبصرة. وأرحب أيضا بالممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

لقد حلت معاناة لا توصف على شعب السودان قبل عام. وأصبح البلد بؤرة لأكبر أزمة نزوح في العالم ويتجه نحو هاوية مجاعة وشيكة. إن التكلفة البشرية الناجمة عن هذه الحرب المتهورة صادمة. ولا يمكننا، بل ويجب علينا، ألا ننسى شعب السودان ومحنته.

وتدعو مالطة بقوة إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار وإلى وصول الإغاثة الإنسانية بشكل كامل وسريع وبدون عوائق. ونأسف أسفا عميقا لأن الطرفين لم يعيرا هاتين الدعوتين أي اهتمام.

وبدلا من إنهاء العنف، بدأت أعمال عدائية جديدة تظهر في الفاشر في شمال دارفور وتهديدات أكيدة بحصار قوات الدعم السريع الذي يمكن أن يؤدي إلى عواقب إنسانية مروعة على النازحين الموجودين هناك. وفي حرب أودت بالفعل بحياة الآلاف، لا يمكننا تحمل الدمار في مركز العمل الإنساني الرئيسي للأمم المتحدة الذي يوزع المساعدات المنقذة للحياة في جميع ولايات دارفور الخمس. وبينما أثبتت العمليات عبر الحدود من تشاد إلى دارفور حيويتها، فإننا نذكر بضرورة توفر نقاط عبور متعددة، حتى يمكن الوصول إلى جميع الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة المنقذة للحياة والبالغ عددهم 25 مليونا. ويجب على كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع السماح بتوسيع نطاق العمليات الإنسانية.

ونذكر جميع الأطراف بأن منع أو عرقلة إمكانية الحصول على الغذاء والرعاية الصحية ومواد الإغاثة يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني وقد يشكل جريمة حرب. إن عليها التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني، وندعوها إلى الوفاء بالتزاماتها المتفق عليها بصورة متبادلة في جدة.

وتستحق نساء وفتيات السودان وشجاعتهن الراسخة عقب النجاة من الفظائع اهتمامنا. ونشجب بشدة العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي ومحاولة الاغتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والإكراه على البغاء. ولا يزال من غير المقبول عدم تمتع النساء والأطفال بالأمان ولا حتى في منازلهم. ومن المثير للصدمة أن نصف حوادث العنف الجنسي في الخرطوم ارتكبت داخل المساكن. وقد لقى الضحايا في بعض الحالات حتفهم نتيجة للإصابات وعدم الحصول على الرعاية الطبية. ويواجه الناجون عقبات عند سعيهم لتحقيق العدالة. وندعو بشكل عاجل إلى ضمان وصول الناجين في الوقت المناسب إلى الخدمات متعددة القطاعات، بما في ذلك الرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي والخدمات القانونية، فضلا عن سلامة الناجين عند الإبلاغ.

ويجب محاسبة المسؤولين عن الفظائع المستمرة وغيرها من انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من خلال عمل المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بدارفور.

ومع احتدام النزاع، لا يزال جيل من الأطفال السودانيين على شفا الهاوية. ومن المتوقع أن يعاني ما يصل إلى 730 000 طفل من سوء التغذية الحاد الوخيم، بالإضافة إلى تعطل أنشطة التعليم. وفي عام واحد فقط، شهد السودان أكبر عدد من الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها ضد الأطفال منذ أكثر من عقد. وندين بشدة تجنيد الأطفال، كما وقع في دارفور وكردفان والخرطوم. ونذكر بأن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال القتالية يشكلان جريمة حرب.

ويشكل تدفق الأسلحة إلى السودان انتهاكا واضحا لحظر الأسلحة. وندعو جميع الأطراف الفاعلة الخارجية إلى الامتناع عن تأجيج عدم الاستقرار ودعم الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم بدلا من ذلك. وتتطلب استجابة عالمية للنزاع إحياء نهج يقوده المدنيون. ونؤكد مجددا دعمنا لمنابر منسقة للوساطة تقودها الجهات الفاعلة الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ويدعمها المجلس والمبعوث الشخصي السيد لعمامرة. ونشكر فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي على استضافة المؤتمر الإنساني الدولي للسودان والبلدان المجاورة هذا الأسبوع الذي حشد ما مجموعه بليوني يورو. وبالانضمام إلى تلك الجهود، قدمت مالطة مساهمة مالية دعما للصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية من أجل السودان. ويتحتم الآن أن تقترن الاستجابة الإنسانية المعززة بمحادثات نشطة بين الأطراف، بما في ذلك في الجولة المقبلة في جدة، بالمملكة العربية السعودية.

وختاما، إننا إذ ندعو إلى إسكات البنادق، نشيد بالشجاعة المدوية للشعب السوداني، الذي لا تزال تطلعاته إلى الاستقرار والعدالة والسلام كبيرة وواضحة. ولا يمكننا، بل يجب ألا نخذله.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد محمد (السودان):في البدء أودّ أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل الحالي. وأشكر كذلك السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية ونرحب بها في السودان وبورتسودان الأسبوع القادم هي ووفدها، والسيد الخبير المخضرم محمد بن شمباس، المعروف لدى كافة طبقات السودان، العامة والصفوة، بارتباطه السابق في النزاع السوداني بصفته رئيس آلية الاتحاد الأفريقي رفيعة المستوى حول السودان، على الإحاطات التي تقدموا بها، وأشكركم على احتفائكم بشعب السودان ودعمكم له في تحقيق طموحاته.

لإسكات صوت البنادق ودوي المدافع، نحتاج للتشخيص الصحيح للنزاع. وفي هذه السياق أشير إلى النقاط المهمة التي أبرزها السيد محمد بن شمباس بوصفه للفيل داخل الغرفة. وأقول في هذا المجال إن هناك عدة أفيال داخل الغرفة.

وأود أن أشير إلى أن اندلاع الحرب في بلدي جرى نتيجة الإرباك والتصعيد المتعمد من قبل ميليشيا الدعم السريع وتحالفها السياسي والذي بلغ الذروة في آذار/مارس 2023 بتحريك قوات تابعة لها من دارفور إلى الخرطوم بدون ترخيص من القيادة العليا للقوات المسلحة. وتحريك دبابات ومدرعات في 10 آذار/مارس من منطقة الزرق في شمال دارفور ونشرها في الخرطوم. وتحريك أكثر من 80 عربة مسلحة إلى منطقة مروي بدون إذن عسكري واحتجاز الضباط المصريين هناك. وتزامن ذلك الحراك مع إصرار أطراف خارجية وداخلية على عرقلة خطة الإدماج المقررة لها خلال عامين. وذلك بهدف الاحتفاظ بها أو بجيش مواز للقوات المسلحة السودانية، مع بروز واضح لتحالف سياسي حول الاتفاق الإطاري يتكامل مع تلك التطورات يعتمد العمل المسلح والانقلاب العسكري بدلاً عن العمل السياسي. وعزز ذلك دعم مكثف وإسناد ضخم لهذا التوجه من الرعاة الإقليميين الطامحين إلى السيطرة على السودان وثرواته.

وأرجو أن أعرض عليكم شهادة خبير صور الأقمار الصناعية التي لا يمكن إخضاعها للفوتوشوب أو التزوير والتي تؤكد على التالي خلال الأيام 12 و 13 و 14 و 15 نيسان/أبريل من 2023:

أولا، دخول 15 مدرعة عسكرية هيئة العمليات ومقر المؤتمر الوطني السابق ومنزل قائد قوات الدعم السريع والتي شهدت وصول عدد ضخم من المدرعات وعتاد ضخم إليها في يومي 12 و 13 نيسان/أبريل. وهذه المناطق كلها تقع تحت سيطرة الدعم السريع.

ثانيا، تواجد 60 سيارة مسلحة ومجهزة في هيئة العمليات وهو حشد غير مسبوق قبل ذلك التاريخ.

ثالثا، إجمالي السيارات المسلحة في أرض المعسكرات بسوبا تحت سيطرة الدعم السريع بلغ 58 سيارة في 14 نيسان/أبريل 2023 . وبلغ إجمالي الاستعدادات في المواقع الأربعة تحت سيطرة قوات الدعم السريع 182 سيارة مسلحة في المواقع الأربعة المذكورة مع وجود سيارتين مسلحتين ودبابتين فقط أمام دار الضيافة للرئيس السوداني أو رئيس مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول عبد الفتاح البرهان. هذا يحسم نظرية الطرفين، لأن هناك طرفاً كان يريد متعمداً الاستيلاء على السلطة.

وطالما نتحدث عن وضع الحرب بعد مرور عام، ما كان ذلك ليحدث لولا أن دولة الإمارات العربية المتحدة، الراعي الإقليمي لخطة العدوان المسلّح، استمرّت في تقديم الدعم العسكري واللوجستي لدعم التمرّد وحلفائه من المليشيات، بجانب الإسناد السياسي والإعلامي والدعائي. وقد أوضحنا للمجلس الأدلة الواضحة والمعلومات الوافية في الشكوى التي تقدّم بها السودان ضد دولة الإمارات، معززة بتقرير فريق الخبراء التابع للجنة العقوبات المنبثقة عن القرار 1591 (2005)، والذي كان أحد أهم المسببات في الإخلال بالتوازن العسكري للقوات المسلحة في دارفور. ولقد شهد خبراء الأمم المتحدة في حقوق الإنسان وحماية المرأة والطفل بإيرادهم للاستخدام الوحشي والواسع النطاق للاغتصاب والعنف الجنسي ضد النساء من قبل مليشيات الدعم السريع، بل واحتجاز مئات النساء للاستغلال الجنسي والاستعباد والسخرة.

وعزز ذلك تقارير ميدانية صادرة عن منظمات حقوقية إقليمية ومحلية، مثل المبادرة الاستراتيجية لنساء القرن الأفريقي، والمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، ومرصد مشاد لحقوق الإنسان، وتقرير وحدة مكافحة العنف ضد المرأة وأوضاع النساء والفتيات في الطوارئ والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ففي القضارف وسنّار وسنجة، تم الإبلاغ عن 267 حالة اغتصاب ارتكبتها المليشيات المتمرّدة، وأكد على ذلك الفيديوهات التي يحررها بعض قادتها مكابرين ومطالبين بارتكاب مزيد من الاغتصاب ضد نساء السودان الحرائر إمعاناً في الإذلال والامتهان.

ولذلك، بعد مرور عام على حرب العدوان الممنهج ضد السودان وشعبه وحكومته وقواته المسلحة ونسائه وفتياته وصبيانه ومقدّراته، فإن أحد مطلوبات حكومة السودان وشعبه هي تسمية رعاة العدوان بأسمائهم الصريحة لعدم كفاية الإشارة إليهم إلماحاً. وإن الممثل الجزائري، في بيانه مساء اليوم نيابة عن الثالوث الأفريقي ودولة غيانا، السفير المخضرم عمّار بن جامع، قدّم في الجلسة السابقة للمجلس

(انظر S/PV.9581) مطالبة بتحديد أسماء المعتدين صراحة وإدانتهم حتى يتم وقف الصراع. وأنتم تطالبون السودان بمكافحة الإفلات من العقاب، فالأولى أن يأخذ المجلس الخطوة العملية في هذا الإطار بإدانة الطرف الممول بالإمداد والسلاح.

لقد أعلنت السلطات السودانية، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 359 لعام 2014 الخاص بتنفيذ التزامات السودان بالقرار 1373 (2001)، تسمية قوات الدعم السريع تنظيماً إرهابياً بعد مرور 10 أشهر على الحرب ورصد السلوك الحربي للمليشيات المتمردة وتوفر الأسباب المعقولة والشواهد والأدلة الكافية. وإن أخطر الانتهاكات يتعلق بالقرار 1540 (2004) المتخذ تحت الفصل السابع الخاص بمكافحة انتشار التسلّح والأسلحة النووية والكيميائية واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والاستخدام السلمي لها، والتي صادق عليها السودان منذ عام 1975، أي حيازة مواد كيماوية ونووية لغير الدولة، وذلك لاستخدام تلك المليشيات للمستشفيات والمرافق الصحية ذات العلاقة باستخدام المواد الإشعاعية للأغراض الطبية والبحوث، واحتلالها لمقرّ مكتب النفايات المشعة في منطقة سوبا، جنوبي الخرطوم، الذي وُظفت مخازنه من ضمن مقرّاتها، إضافة إلى تمركزها داخل مباني الجهاز الوطني للرقابة النووية والإشعاعية. ويساور السلطات السودانية عظيم القلق من تسرّب هذه المواد عبر السرقة والانتهاب التي أصبحت ديدناً لتلك المليشيات، وهذه المخاوف عبّرت عنها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال تواصلها مع الجهاز الوطني للرقابة النووية مخافة أن يعمد إلى استخدام هذه المواد من قبل المرتزقة الأجانب الذين أُلقي القبض على بعضهم في الأعمال العسكرية والإرهابية، مما يعد تهديداً للأمن والسلم الدوليين. هذا الانتهاك يكفي وحده لتصنيف تلك المليشيات منظمات إرهابية.

وقد قام مركز السودان لدراسات مكافحة الإرهاب بإعداد تقرير، نُشر في نيسان/أبريل الحالي بعنوان "دلالات واتجاهات"، يصنّف مليشيات الدعم السريع المتمردة تنظيماً إرهابياً، كما تجسده الشواهد الميدانية والرصد الوثائقي وصور ومقاطع الفيديوهات التي قام بتسجيلها عناصر التمرد أنفسهم، بجانب مضابط البلاغات التي سجلتها السلطات المختصة وقدمتها مجموعات قانونية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وإجراءات اللجنة الفنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1267 (1999)، ويضاف لذلك قرار الجمعية العامة 43/60 لعام 2005 بشأن الأعمال الإجرامية بقصد إشاعة حالة من الرعب بين العامة أو مجموعة من الأشخاص معينة لأغراض سياسية. كما يحظر القانون الدولي الإنساني استخدام الدروع البشرية واختطاف رهائن وارتكاب جرائم ضد المدنيين الذين يقعون تحت سيطرة أحد أطراف النزاع.

إن رصد السلطات السودانية قد أوضح حصول مليشيات الدعم السريع على صواريخ "جافلينFGM-148 Javelin" المحمولة المضادة للدبابات. وقد انتشر فيديو على نطاق واسع يوضح أن المليشيات استخدمتها ضد أهداف في الخرطوم، جوار القيادة العامة. ومن قبل، تم العثور أيضاً العام الماضي على صواريخ متطورة في مواقع تتبع لمليشيات الدعم السريع. هذه الأسلحة كما قلنا من قبل لم تهبط من السماء، وإنما بُذلت لهم بذلاً لتعويق مسار الاستقرار في السودان. ولذلك يبدو أن الرعاة الإقليميين للحرب أرادوا بهذه الأسلحة ترجيح كفة المليشيات في الحرب العدوانية والتي يصرّون على استمرارها. وهم يسعون في الخفاء لحظر تسلّح الجيش السوداني، ويلتقون سراً بنشطاء مليشيات الدعم السريع. وفي أكبر استطلاع أجراه مركز الخبراء العرب للخدمات الصحفية ودراسات الرأي العام، بمناسبة مرور عام على حرب العدوان الإماراتي شارك فيه أكثر من 50 000 شخص داخل وخارج السودان، كانت النتيجة كالتالي:

إن نسبة 89 في المائة ترى أن مليشيات الدعم السريع فقدت المسوغات والمبررات والأهداف التي من أجلها شنت الحرب بحجة محاربة الفلول. وأنا أطالب نخبة منكم من هذا المجلس أن تزور السودان لتلتقي بالقيادات السودانية والمدنية والنسوية والشبابية، والمدنيين الذين يقاتلون دعماً للقوات المسلّحة، لتروا إذا كان ثمة فلول بينهم، ويقصدون بهم الإسلاميين الذين كانوا يحكمون السودان قبل ثورة كانون الأول/ديسمبر 2018.

وبعد عام من القتال، يرى نسبة 84 في المائة أن الميزان العسكري العملياتي يرجّح كفّة القوات المسلحة السودانية، بينما رأت نسبة 15 في المائة العكس.

وترى نسبة 57 في المائة أن قصف مليشيات الدعم السريع مدينتي عطبرة والقضارف وغيرها بالمسيّرات خلال شهر رمضان أجهض مطلبكم بوقف إطلاق النار في رمضان، وهو اتجاه متعمّد لتوسيع نطاق الحرب في الولايات الآمنة.

وترى نسبة 60 في المائة أن نهاية الحرب عن طريق الحسم العسكري من قبل القوات المسلّحة أمر وارد، ونسبة 7 في المائة فقط يرون العكس.

وإن نسبة 33 في المائة يرون أن نهاية الحرب تأتي عبر التسوية السياسية والحلول التفاوضية. ونسبة 69 في المائة يرون عدم إمكانية تشكيل سلطة مدنية موازية بواسطة ميليشيا الدعم السريع.

وعليه، فيما يخص مؤتمر باريس والدول والمنظمات التي شاركت فيه، فإننا نشكرها على ما أعربت عنه من اهتمام وشواغل إزاء حرب العدوان في السودان – وما نجم عنها من حالة إنسانية حرجة – وما أعلن فيه من تعهدات ولكن نأمل أن يتم الوفاء بها. ولكننا نعتقد أن المؤتمر – بالشكل الذي عقد به – كان يهدف إلى عزل السودان، الذي طالبت بعض الوفود هنا بتكثيف التواصل معه والذي باسمه عقد المؤتمر الإنساني، ويعرقل التوصل إلى حل سريع للحرب في السودان، حتى ولو أشرك بعض دول الجوار، ومنها ما يدعم الحرب الحالية في السودان.

إن من مفارقات تراث المؤتمرات أن تتم دعوة الدول المعتدية وشركائها الإقليميين ويتم استثناء الدولة الضحية، وهذا يدل على تأثير كبير من دولة العدوان وعلى موقف وطني للدولة الراعية للمؤتمر، وأن هذا التخطي يهدف إلى حجب المنظور الرسمي للسودان – الذي أمَّن الإعلان الصادر من المؤتمر في صدره على احترام سيادته وسلامة أراضيه وإقليمه. إن هذا يندرج في سياق السرديات الأحادية المتحزبة وهذا السلوك لا يتماشى مع فداحة النزاعات التي يواجهها المجتمع الدولي، التي تتطلب منظورا مبتكرا للإحاطة بمسبباتها الجوهرية وتفادي السرديات الجاهزة لقولبتها عبر تحزب سيادي ممالأة لأحد فرقاء النزاع.

أما بشأن الاتحاد الأفريقي، الذي نرحب بمبادرته وبخبرائه، أمثال البروفسور بن شمباس، فقد ظلت الحكومة السودانية منفتحة وتتعاطي بشكل إيجابي مع كل المبادرات الداعية إلى الحل السلمي والحوار، وعلى رأسها منبر جدة. إلا أن عدم التزام الميليشيا بتعهداتها بتنفيذ إعلان جدة، يشكل عائقا أساسيا أمام تحقيق الحلول السلمية، مع ضرورة التأكيد على تنفيذ هذه التعهدات بالخروج من منازل المواطنين ومن الأعيان المدنية ومرافق الخدمات قبل الجلوس لأي عملية تفاوضية أخرى.

وقد التقى السيد رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان مرتين، سعيا منه لإيجاد حلول سلمية، بوفد الآلية الأفريقية رفيعة المستوى بشأن الأزمة في السودان التي يترأسها البروفيسور محمد بن شمباس. وأكد لها على انفتاحه على الحوار والتعاون مع الاتحاد الأفريقي في كل ما من شأنه إسكات صوت البنادق في السودان والتوصل إلى حل للنزاع في السودان يحفظ للبلد سيادته ولمواطنيه كرامتهم وأمنهم.

إن السودان يثق في أهمية الدور الذي يمكن أن يضطلع به الاتحاد الأفريقي، وذلك يتطلب الاستماع إلى وجهة النظر السودانية الرسمية بعقل مفتوح وصدر منشرح واستعادة فاعلية الدور والصوت الأفريقي للمنظمة، التي يتعاون معها السودان من أجل إسكات البنادق.

أما فيما يتعلق بالمحور الإنساني – وهو بيت القصيد – فقد أوضح السودان بما فيه الكفاية عن فتح كل المعابر، بما في ذلك البرية والجوية والبحرية، لنقل الإغاثة إلى المحتاجين. ولكن هل توجد إغاثة فعلا حاليا على الأرض؟ قبل أسبوعين، وصلت باخرة تحمل 14 000 جوال دقيق تحت إشراف برنامج الأغذية العالمي. ولا توجد حتى الآن إغاثة إضافية.

ونلاحظ تراجع خدمة المانحين من خلال سجل الوفاء بالتعهدات التي قطعت. وبالرغم من ذلك، فإننا نشكر الدول التي تقدمت بتعهدات إنسانية ونحثها على الوفاء بها في أقرب وقت بعيدا عن التسييس. إن محاولة استغلال العمل الإنساني لتحقيق مصالح سياسية وأغراض وطنية يهزم المرتكزات الأساسية للقانون الدولي الإنساني. إن الأستاذة سلوى آدم، المفوضة العامة للإغاثة الإنسانية، ناقشت مع مسؤولي

اليونيسف في السودان حادثة اعتراض ميليشيا الدعم السريع شاحنات المساعدات الإنسانية عند بوابة مليط قبيل الدخول إلى الفاشر، وهو ما أكدته اليونيسف خلال الاجتماع.

إن المهم هو كيفية وقف الحرب، ثم الاستجابة للتحدي الإنساني. إن عدم ابتكار ظل يسم تعددية المبادرات المتعلقة بالأزمة السودانية، مضر بالأزمة، وإن السودان لن يتعاون مع أي جهة تنحو إلى تدويل النزاع السوداني أو تستخدمه رافعة سياسية لممارسة الضغوط على حكومة السودان، وإن الاستحقاق الديمقراطي والوفاء بمطلوبات ثورة كانون الأول/ديسمبر، لا تزال من الأولويات. ولذلك أود أن أؤكد أن تجربة ما يسمى، في الدوائر الأكاديمية الغربية، ب "ديمقراطية أصحاب المصلحة" قد فشلت في السودان. إن الديمقراطية الحقيقية التي تحسمها صناديق الاقتراع هي الهدف الذي يطالب به الشعب السوداني، وهو الهدف الرئيسي لثورة كانون الأول/ديسمبر 2018 ولا يمكن تجميد السودان في نظام انتقالي يستمر لمدة 10 سنوات، كما طالب أصحاب المصلحة في وقت سابق، يمنع خلالها تداول السلطة أو توسيع قاعدتها حتى لا نعيد إنتاج الأمثلة الفاشلة.

إن وجود دولة الإمارات في أي تسوية سيؤدي إلى فشلها، لأنها دولة رعت العدوان المسلح وما انفكت تصر على دعمه. والواجب هو حرمانها من أي دور مستقبلي في السودان ومن عوائد السلام. ولقد تقدمنا بشكوى إلى المجلس وننتظر منه البت فيها وتحريكها.

ويجدد السودان التزامه بالتعهدات التي أبرمت في منبر جدة والتمسك بحماية المدنيين. ولعلكم رصدتم هتافات قطاعات كبيرة من سكان المدن في أم درمان وشرقي السودان والجزيرة، شعب واحد جيش واحد، والانخراط الشعبي في الدفاع عن السودان وصد العدوان.

لا توجد قيود البتة فيما يتعلق بإدخال وتوزيع الإغاثة، وقد أسهبنا في إيضاح ذلك من قبل. كيف تسنى للأمم المتحدة الوصول إلى 8 ملايين شخص بالمساعدات المنقذة للحياة إذا كانت هناك عراقيل أمام الإغاثة الإنسانية. وذلك ما أكده بيان منسقة الشؤون الإنسانية في السودان، السيدة كليمنتين نكويتا – سلامي، بمناسبة مرور عام على النزاع.

إننا نطالب بالآتي: – عدم تدويل مسألة السودان وفرض حلول من الخارج بتشعب المبادرات. فذلك يربك المسار الرصين للتعاطي مع الأزمة ويجهض الملكية الوطنية لشعب السودان في قبول الحل الأمثل.

– دعم سياسة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق، حيث ظل السودان مرتبطا بفعالية بجهود السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، الذي عين لجنة رفيعة المستوى لقيادة جهود الاتحاد لدعم حل النزاع في السودان.

– دعم جهود وقف الحرب والفصل بين تلك الجهود وما يرتبط بها من إغاثة إنسانية وبين العملية السياسية الشاملة المتعلقة باستئناف التحول الديمقراطي. وفي هذا الجانب، يتعاون السودان أيضا مع المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد رمطان لعمامرة في سعيه الحميم لتنسيق مبادرات الوساطة المتعددة.

– إدانة دولة الإمارات، التي تمد ميليشيا الدعم السريع بالسلاح، وأن يصدر المجلس قرارا بحثها على وقف ذلك الدعم والإقلاع عنه. والآن رصدت الاستخبارات السودانية عدد 200 1 سيارة دفع رباعي مسلحة وصلت الآن إلى دوالا وسوف تعبر الحدود عبر تشاد إلى الجنينة التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، في الوقت الذي كانت تسعى فيه حكومة السودان إلى جعل الفاشر مركزا رئيسيا للإغاثة في دارفور. ولذلك، نطلب منكم أن تطلبوا من تلك الدولة وقف إثارة القلاقل وتهجير الشعب السوداني. وفي هذا السياق، أود أن أوضح أن إيران لا تقوم بأي دور في الحرب الحالية في السودان، ولا تشكل عودة العلاقات الدبلوماسية معها أي خطر على أمن إسرائيل.

ويرحب السودان بكل جهد لوقف الحرب، على أن يكون صادرا بنية خالصة وخالية من الغرض، ضمن إطار التعاون البناء واحترام سيادة السودان ووحدة أراضيه.– دعم منبر جدة، بوصفه الوحيد الأمثل، مقارنة بغيره من المنابر، وننتظر ما تسفر عنه جهود لعمامرة لتطوير خطة عمل مشتركة لجمع الوساطات كافة على صعيد واحد في إطار الدبلوماسية الهادئة واعتمادها لحل النزاع.

والسودان يتمسك بالالتزامات التي تم التعهد بهذا في منبر الجدة في 11 أيار/مايو 2023. يشكر السودان الدول التي تقدمت بتعهدات مالية في مؤتمر باريس، ومساهمة الاتحاد الأوروبي المعتبرة ومساهمة ألمانيا والبنك الدولي وغيرهما من الدول. ووقف المفارقات حيال النزاع، بوقف القوى الإقليمية لاستغلاله واستغلال وضعية السودان الراهنة من أجل مصالحها الخاصة، ووقف تعددية وازدواجية المعايير.

وتفادي تكرار المسارات السياسية المغلقة والتمسك الشكلي بصيغة جامدة للوضع الانتقالي المأزوم وأن الحرب عملت على إعادة الاصطفاف الوطني، وردم الفجوة المختلقة سياسياً بين المكون المدني والعسكري، وأن الاتحاد الأوروبي ودول الرباعية السابقة لم يكنوا إيجابيين حيال مسألة دمج قوات الدعم السريع في الجيش القومي، حيث نوقشت مع ما لا يقل عن 20 مبعوثا أوروبيا ولكنهم سكتوا عن تداعياتها وعواقبها حتى أضحت أحد مسببات حرب العدوان.

أخيرا، المطلوب اعتماد سردية أكثر إيجابية جديدة بدلاً عن إرسال الرسائل المتحزبة. وإن خلو مقررات مؤتمر باريس من إدانة فظائع الدعم السريع وتواصل بعض الدول معه سرا يندرج في دائرة تشجيع الميليشيا لمواصلة الانتهاكات بمثل ما رفض السودان تواجد جيشين في البل،د فإن السلطة والسيادة لا تقبلان القسمة.

ولا يمكن تحقيق السلام مع الصمت على الفظاعات المتوحشة لها وهي تعمل بقصد وإصرار على توسيع نطاق جغرافيا الحرب بشن الهجمات على المدنيين في إفطارهم الرمضاني وتجمعات الأعراس وأوقات أداء الصلوات بالمساجد.

ومناقشة العملية السياسية قبل معالجة الأوضاع الإنسانية ووقف الحرب يعد مفارقة سياسية مضرة بتحقيق السلام. وإن وجود رعاة الحرب ومستهدفي السلام أمر يستحق الشجب والاستنكار في أي عملية سلام.

هذا التوجه، حري به أن يصحح قبل كل شيء، وإن الشعب السوداني حاضر في مشاهد الحرب والسلام، وهو صاحب الخيار الأمثل والكلمة الفصل في هذا المجال. وأن بصمته تعلو على كل البصمات.

رفعت الجلسة الساعة 17/10.